الأمم المتحدة S/PV.6975

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٧٥**

الخميس، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير مارك لايل غرانت | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | أذربيجان | السيد مهدييف |
| | الأرجنتين | السيد ميكي |
| | أستراليا | السيد كوينلان |
| | الاتحاد الروسي | السيد بانكين |
| | باكستان | السيد مسعود خان |
| | توغو | السيد مينون |
| | جمهورية كوريا | السيد سول كيونغ – هون |
| | رواندا | السيد غسانا |
| | الصين | السيد لي باودونغ |
| | غواتيمالا | السيد بريث غوتيريث |
| | فرنسا | السيد بيرتو |
| | لكسمبرغ | السيدة لوكاس |
| | المغرب | السيد بوشعرة |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ديلورانتيس |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/326)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1335560 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

### تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/326)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب في المجلس بمعالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائبة رئيس الوزراء، ووزيرة الخارجية في الجمهورية الصومالية

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/326، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

وأشيد بحضور نائب الأمين العام معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة.

**نائب الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة خلال رئاستها للمجلس وعلى دور حكومتها النشط بخصوص الصومال، الذي ظهر مؤخرا من خلال استضافتها لمؤتمر لندن في ٧ أيار/مايو هذا العام.

نتابع/أنا والأمين العام، عن كثب التطورات منذ فترة طويلة. وللصومال مكانة خاصة في قلبي منذ عملت في البلد في عام ١٩٩٢ كأول منسق للأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ. وكما يعلم الأعضاء، كانت تلك الأيام أياما حالكة للغاية. ومن دواعي الارتياح العميق أننا اليوم نرحب بنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في الصومال، السيدة آدم، التي تمثل حكومة ملتزمة بقيادة الدولة إلى إحلال السلام وتحقيق الوحدة والتنمية وتوفير الحياة الكريمة للجميع.

لا يزال الصومال يواجه العديد من التحديات. ولكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا ما قطعناه من أشواط، لا سيما بفضل نساء ورجال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك قوات الأمن الوطني الصومالية وحلفائها. وأود أن أشيد بالتزامهم وشجاعتهم، حيث يخاطرون بحياتهم من أجل إحلال السلام في الصومال. لقد جعلوا التقدم ممكنا. ويجب ألا نسمح بوقوع أية انتكاسات للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

خلال هذا الأسبوع، نجحنا في إرساء معلم رئيسي فيما يخص مشاركة الأمم المتحدة في الصومال مع الاطلاق الناجح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مقديشو. وقد إلتقى الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد نيكولاس كاي، بالفعل مع رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء، في انتظار عودة الرئيس حسن شيخ محمود للبلد. سوف تدعم البعثة الحوار السياسي وبناء السلام وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، ستعتمد مواجهة تحديات بناء السلام الكبرى بنجاح، في المقام الأول على الجهود التي تبذلها حكومة الصومال. ومن بين تلك التحديات قبل كل شيء، إنشاء هيكل اتحادي يعمل بشكل جيد. وثمة تحد مواز يتمثل في إقامة علاقات تعاون بين الصومال وجيرانه، ترتكز على المصلحة المتبادلة والمتكاملة.

وضعت الحكومة الاتحادية الصومالية بعد مرور ثمانية أشهر على إنشائها، برنامجها السياسي وقدمت خططا لتحقيق الاستقرار وبناء السلام. وقد بدأت التواصل مع خارج مقديشو لتحقيق رؤيتها المتمثلة في صومال اتحادي، مظهرة التزامها بالحوار مع الإدارات الإقليمية الأخرى. وقد تم إطلاق عملية لمراجعة الدستور المؤقت قبل الانتخابات المزمع إجراؤها

في عام ٢٠١٦. وأنا أثني على الجهود التي تبذلها الحكومة، والتي تستحق الدعم الدولي الكامل والمستمر.

إن تحقيق دولة اتحادية في الصومال مهمة معقدة وصعبة. ونحن نرى مخاطر كبيرة جراء الارتفاع الأخير في حدة التوتر في كيسمايو بعد اعلان الدولة الإقليمية في أوائل نيسان/أبريل. وفي ١٥ أيار/مايو، اختار ٥٠٠ مندوب حضروا مؤتمرا في كيسمايو رئيس ما سُميَ بجوبالاند دولة الصومال. وتعتبر الحكومة الاتحادية تلك الإدارة، غير قانونية وغير دستورية. وقد انتقدت العملية أيضا لكونها غير شاملة بما يكفي. منذ ذلك الحين، أعلن ستة مرشحين آخرين أنفسهم رؤساء للكيان الجديد. في حين لم تكن ثمة أي تقارير عن حدوث مواجهة عسكرية حتى الآن، لكن الحالة لا تزال متوترة.

لا يمكن حل المشاكل المتصلة بالوحدة والنظام الاتحادي في الصومال إلا عن طريق الحوار بين الصوماليين أنفسهم. ويتطلب ذلك صبرا وبراغماتية من جميع الاطراف. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، إذا طلب منها ذلك، لتوفير المساعي الحميدة في ظل الاحترام الكامل للدور القيادي لحكومة الصومال. في نفس الوقت، فإن الصومال بحاجة إلى دعم شركائه وجيرانه وأصدقائه. إن الجهود التي يبذلها قادة الصومال وكينيا وإثيوبيا، من أجل إرساء الثقة وإقامة علاقات تعاونية ضرورية، ويجب أن تستمر. وثمة اتفاق بأن إقامة صومال قوي ومستقر، يصب في مصلحة الجميع. وينبغي أن يوجه هذا الاعتراف، الجهود الإقليمية لمعالجة المسائل العالقة والمصادر المحتملة للخلاف.

في ذلك الصدد، فإنني أؤيد تأييدا تاما البيان الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الشهر الماضي، والذي اعترف بالدور الريادي الذي تضطلع به الحكومة الاتحادية فيما يخص معالجة الحالة في كيسمايو. وأوصى مؤتمر القمة أيضا أن تعقد الحكومة مؤتمر مصالحة بدعم من الهيئة والأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، ينبغي أن نتذكر أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تضطلع بدور حاسم فيما يخص ضمان الأمن وحرية التنقل لجميع المنخرطين في عملية السلام. كما هو الحال في العديد من البلدان في جميع أنحاء القارة، تشكل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أمرا حيويا لبلوغ أهدافنا في الصومال. ومع نشر البعثة، سوف نعمل معا بخصوص الاستراتيجية السياسية وبناء السلام وتثبيت الاستقرار، فضلا عن حماية حقوق الإنسان.

وأثر البعثة الجديدة سيرتهن أيضا بما سيتم وضعه من ترتيبات أمنية فعالة بتعاون وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأود أن أوجه الانتباه إلى ما قاله الأمين العام في تقريره (S/2013/326) بأن البعثة بلغت أقصى ما يمكن أن تنجزه من حيث المحافظة على المناطق الخاضعة لسيطرتها وتوسيعها. ولكي تتمكن البعثة من الإبقاء على زخم العام الماضي، فإنها تحتاج إلى موارد إضافية في مجال النقل البري والجوي، بما فيها الطائرات العمودية وناقلات الأفراد المصفحة، فضلا عن الوسائل اللازمة لإعادة تشكيل قواتها. وأحث أعضاء المجلس على النظر بصورة إيجابية في هذه الطلبات. وعلاوة على ذلك، نظل على استعداد لإجراء مناقشات بشأن الخيارات الطويلة الأجل المتعلقة بالمسار الأمني، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية في الصومال. وفي إطار متابعة طلب مجلس الأمن، ستقوم إدارة عمليات حفظ السلام، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبتشاور وثيق مع الحكومة الصومالية، بعملية لاستعراض نشر البعثة ووضع المعاييرلعملية للأمم المتحدة للحفظ السلام من المحتمل نشرها في المستقبل.

وفي الأجل الطويل، يجب على الصومال الاضطلاع بمسؤولياته من خلال مؤسسات أمنية فعالة تخضع للمساءلة. وسيتطلب ذلك نهجا استراتيجيا ممولا ومنسقا بصورة جيدة.

وأنوه بما أُعلن عنه في مؤتمر لندن الثاني من تعهدات بتقديم دعم تتجاوز قيمته ٣٠٠ مليون دولار، وأناشد المانحين الوفاء بالتزاماتهم. وخلال المؤتمر، أُعجبت بإصرار الصومال وجيرانه على إقامة علاقات إيجابية في المنطقة. وذلك أمر لاغنى عنه لمعالجة المصالح المتبادلة وبناء منطقة أكثر استقرارا ورفاها للجميع. وقد ناقشنا نطاق التعاون الاقتصادي بين الصومال وجيرانه، فضلا عن ضرورة تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين بصورة طوعية وآمنة. وأود أن أشدد على أهمية توصل دول المنطقة إلى مواقف منسقة ومشتركة دعما للعمليات التي تقودها الحكومة الاتحادية في الصومال، على النحو المجسد في البيان الصادر مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واشجع بقوة جميع الشركاء على مواصلة الحوار والتعاون الوثيق فيما بينهم بتلك الروح فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى بناء الدولة في الصومال وبناء السلام فيه.

وينبغي أن نسلم بأن الصومال سيحتاج إلى استمرار الدعم الدولي السخي من أجل مواصلة السير على طريق التقدم. وذلك يعني قطع التزام واضح بمساعدة الحكومة الاتحادية على التعجيل بوضع خططتها وبناء قدراتها..وينبغي لنا جميعا أن نتفق على إطار لتنسيق الجهود في المستقبل بالاستفادة مما تحقق في مؤتمر لندن الثاني وعلى هامش الاجتماع بشأن الصومال خلال المؤتمر الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عُقد في طوكيو. وأرحب بإطلاق الاتفاقية الجديدة وأتطلع إلى إبرام اتفاق جديد بشأن المعونة، يتمحور حول أبناء الصومال ويقترن بآليات تمويلية موحدة.

وفي الختام، وإذ ندشن عهدا جديدا فيما يتعلق بانخراط الأمم المتحدة في الصومال، أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص المنتهية ولايته، السفير أوغوستين ماهيغا، على ما قدمه من إسهامات كثيرة للمساعدة في وضع الأساس لتمكين الصومال على طريق السلام الدائم. كما أهنئ الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس كاي على توليه دوره الجديد. وأتطلع إلى انخراطه في العملية السياسية فضلا عن المجالات الأخرى لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأشكر جميع من عملوا باجتهاد في الصومال وفي المقر لكفالة نشر البعثة في الوقت المناسب.

وإننا ملتزمون بتحقيق النتائج فيما يتعلق برؤية مجلس الأمن بشأن وجود جديد وفعال للأمم المتحدة فيلا الصومال، على أساس قيادة الصومال وتوليه لزمام الأمور. وقد أنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال فعلا مقرها في مقديشو وستقيم مراكز وجودها في جميع أنحاء البلد، لا سيما في المناطق التي استُرجعت من حركة الشباب وفي غاروي وهارغيسا. وستدعم البعثة الحوار السياسي وتقدم المشورة للحكومة بشأن بناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك تنسيق المساعدة الدولية. وستكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بعثة متكاملة وشريكا يمكن التعويل عليه فيما يتعلق ارتباط الصومال بالأمم المتحدة.

وأناشد المجلس أن يدعم البعثة ويساعدها على الوفاء بولايتها، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد اللازمة للبعثة وللصومال. وأدعو جميع الأطراف إلى التعاون على دعم الحكومة الجديدة في جهودها لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار لشعب الصومال. وأعتقد، أنا والأمين العام، اعتقادا راسخا بأن الصومال قادر، بفضل الدعم المستمر والالتزام الثابت لشركائه، على تحقيق رؤيته المتمثلة في بناء بلد ينعم بالوحدة ويعيش في سلام مع جيرانه، في إطار سيادة القانون، ويسير على درب تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة ظروف المعيشة اللائقة للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام شكرا جزيلا على بيانه. وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

يشرفني أن أكون هنا هذا الصباح لأترأس هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الصومال. وأعرب عن امتناني لنائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

في أعقاب المؤتمر بشأن الصومال الذي عُقد في ٧ ايار/مايو، اختارت المملكة المتحدة أن تجعل من الحالة في الصومال أولوية قصوى خلال رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. وقد تميز المؤتمر المؤتمر بالشراكة والتعاون الوثيقين بين الصومال والمملكة المتحدة. وبالتالي، يسعدني أن نائبة رئيس الوزراء يشارك في جلستنا اليوم. وأشيد بجهودها الحثيثة منذ توليها منصبها لتعزيز السلام والاستقرار في الصومال. لقد شهد الصومال تحولا كبيرا على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية. فقد عين برلمان وحكومة جديدين في إطار عملية سياسية اتسمت بأكبر قدر من الطابع التمثيلي خلال ٣٠ عاما. وللصومال دستور مؤقت. والاقتصاد ينتعش. وأفراد الشتات يعودون. والأهم من ذلك هو أن هناك روحا من الأمل. والصوماليون يقررون مصيرهم بأنفسهم. ففي الشهر الماضي بلندن، شهدنا مجتمعا دوليا موحدا على استعداد لدعم المرحلة التالية من الانتعاش يقودها أبناء الصومال ويتولون زمامها. وقدم الوزراء الصوماليون خططا مفصلة عن بناء القوات المسلحة للبلد، وشرطته وقطاع العدالة ونظم الإدارة المالية العامة فيه. وأيد المجتمع الدولي تلك الخطط والتزم بتوفير الخبرة والتمويل لتحقيقها.

ويمكن لمجلس الأمن أن يفتخر بالدور الذي اضطلع به مؤخرا في الصومال، بما في ذلك كفالة حصول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الموارد والولاية لتحقيق النجاح، وتوجيه الأمم المتحدة صوب أعمق مستوى من مستويات انخراطها في الصومال طيلة أكثر من عقدين. وقد وقف المجلس إلى جانب الشعب الصومالي ودعمه. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل استمرار ذلك.

ويسعدني أن نشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال قد تم في ٣ حزيران/يونيه. وستضطلع البعثة بدور رئيسي في زيادة تنسيق واتساق جهود الأمم المتحدة ومنح أبناء الصومال شريكا يمكنهم التعويل عليه.

وبطبيعة الحال، لم يكن من الممكن تحقيق اي وجه من أوجه التقدم تلك بدون الإسهام الكبير للاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحديدا. وأشيد بشجاعة وتضحيات جميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الإثيوبيين والصوماليين. وسيظهر التاريخ مدى أهمية إسهامهم وجهودهم في إحلال السلام في الصومال.

ونتطلع إلى تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصورة تكميلية من أجل مصلحة الشعب الصومالي. ومما يثلج الاستعراض المشترك الذي ستقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد كان وضع مفهوم العمليات لدى البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مثالا على التعاون القوي بين المنظمتين. والنتائج المحققة في عين المكان غنية عن البيان. وسندعم ذلك العمل باي طريقة يمكننا أن نفعل بها ذلك.ومن مصلحة الصومال والمنطقة والمجتمع الدولي قاطبة الإبقاء على الزخم، لكن لا يمكننا التقاعس. فالتاريخ أثبت أنه إذا سمحنا للصومال بالسقوط القهقرى في انعدام الاستقرار والصراع، فإن العواقب ستمتد خارج نطاق حدوده في شكل انعدام الاستقرار والقرصنة والإرهاب على الصعيد الإقليمي.

وعلى الرغم من كل ما شهدناه من تقدم، لا يزال الصومال يواجه تحديات كبيرة. وينبغي ألا نغالي في التفاؤل بشأن ما سيتطلبه الأمر من جهود مستمرة، في الصومال ومن لدن شركائه الدوليين، بغية كفالة مواصلة إحراز التقدم. إن الصومال يفتقر إلى الخدمات العامة – المدارس، والمستشفيات، وإمدادات المياه النقية. ولا يزال أكثر من ٧٠ في المائة من أبناء الصومال يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. وهذه معاناة يومية حقيقية. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي مجازفين

بوقوع مجاعة على غرار أزمة عام ٢٠١١، عندما تأكد أن أكثر من ربع مليون شخص ماتوا جوعا.

وتعاني حركة الشباب من ضغط حقيقي، لكنها، مثلما أثبتت ذلك الهجمات الأخيرة، ما زالت مصرة على قتل المدنيين الأبرياء ووقف تقدم الصومال صوب السلام والرفاه. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على مواصلة الشراكة مع الحكومة الصومالية لمواجهة تلك التحديات. ويعني ذلك دعم خطة الرئيس حسن الشيخ محمد القائمة على ست نقاط، من خلال كفالة الوفاء التام بالالتزامات التي قُطعت في المؤتمر المعني بالصومال، ومواءمتها دعما لأولويات الصومال. كما يعني كفالة إيجاد الشكل المناسب للدعم الدولي للصومال. ومن الأهمية بمكان أن تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة، لا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والشركاء الثنائيون، بصورة وثيقة وعلى نحو منسق. ويعني أيضا حصول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الأدوات المناسبة لتنفيذ ولايتها وبناء قوات أمن وطنية فعالة وشرعية، تخضع للمساءلة والمراقبة بصورة واضحة، وهو ما سيكون أساسيا لتمكين الحكومة الصومالية من أداء دورها المتمثل في حماية الشعب والممتلكات والحفاظ على النظام العام.

وعلى الشركاء الدوليين أن يعملوا معا لكفالة تنسيق دعمنا لتطوير قوات الأمن الصومالية ومواءمتها مع خطط الحكومة الاتحادية. وهذا يعني معالجة شواغل خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فما زالت الصومال واحدة من أسوأ الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة. وأرحب بالتزام حكومة الصومال بتحسين حقوق الإنسان ومعالجة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحماية النساء والأطفال من آثار النزاع. وسوف يحظى الصوماليون بكل دعمنا إذ يتعاملون مع تلك المسائل ذات الأهمية الحيوية. وفي نهاية المطاف، سيبقى التقدم السياسي مفتاح الاستقرار الطويل الأجل في الصومال.

وأرحب بالتزام الحكومة الصومالية بإجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠١٦، ولتحقيق ذلك، لا بد من عمل كثير من أجل حسم المسائل الدستورية العالقة وتحديد العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والمناطق. وأرحب بالحوار الذي عقد مؤخرا بين حكومة الصومال والمناطق، وأرجو أن يستمر. وأثني على الدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) والدول المجاورة للصومال. ويسرنا استضافتنا للمحادثات بين الصومال وصوماليلاند في شيفيننغ في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ونرحب بمواصلة الحوار في تركيا. فلا يمكن إيجاد حلول دائمة إلا عن طريق الحوار.

أرحب كذلك بخطط الاتحاد الأوروبي بشأن عقد مؤتمر حول الصومال في أيلول/سبتمبر. وهذا المؤتمر سيساعد على إدامة الزخم من أجل بناء شراكة جديدة وطويلة الأجل بين الصومال والمجتمع الدولي تحقيقا لإعادة البناء السياسي والتنمية الاقتصادية.

ختاما، لقد قطعت الصومال شوطا طويلا منذ أيام التطرف والحكم الاستبدادي، الذي لم يجلب إلا البؤس للشعب الصومالي الذي طالت معاناته. والأشهر الـ ١٢ القادمة ذات أهمية محورية بالنسبة للصومال. ولا بد لنا من دعم الحكومة الاتحادية لكفالة التنفيذ السريع للخطط المتفق عليها في لندن بغية تحقيق تحسينات في الأمن والشرطة والقضاء وإدارة المال العام. يجب أن نتأكد من أن المواطن الصومالي العادي في جميع أنحاء البلد يلمس التغييرات على أرض الواقع. ويجب أن نحسن التنسيق بين المجتمع الدولي. ومع المجلس، ستقف المملكة المتحدة جنبا إلى جنب مع الشعب الصومالي وحكومته إذ يواصلان مسيرتهما نحو غد أكثر إشراقا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

**السيد بريث غوتيريث** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم للجلسة هذه، وأهنئ المملكة المتحدة على نجاح انعقاد مؤتمر لندن بشأن الصومال في ٧ أيار/مايو. كما أشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على بيانه. وقد تشرفنا بحضور وزيرة خارجية الصومال.

وأود أن أتطرق إلى خمس نقاط على وجه التحديد.

أولا، إننا نرى أن مؤتمر لندن قد أرسى سابقة هامة في التأكيد مجددا على الموقف الريادي للصومال، بالنظر إلى مشاركتها في استضافة المؤتمر. ونقدر الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة الصومال لكي تترك وراءها أزمة دامت عقدين من الزمان. وهذا يتطلب جهدا جماعيا كبيرا من جانب أوثق شركائها أيضا، وخصوصا البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمانحين الثنائيين. ونقدر كذلك التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة المالية في مجالات حيوية ثلاثة من أجل استقرار الصومال، وهي تحديدا الأمن والقضاء وإصلاح إدارة المالية العامة. وفضلا عن ذلك، نود أن نسلط الضوء على البلاغ المشترك الصادر عن الصومال والأمم المتحدة بخصوص منع العنف الجنسي. ونأمل أن تنفذ الحكومة الصومالية التوصيات الواردة في تلك الوثيقة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، نشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، على تفانيه. ونرحب كذلك بتعيين السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونأمل أن تعمل هذه البعثة على إقامة علاقة بناءة مع الحكومة الصومالية من أجل مواجهة التحديات الرئيسية، كالمصالحة الوطنية وتوزيع السلطات والموارد بين المناطق وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز حقوق الإنسان.

ثالثا، إننا نتفق على أن الإصلاح في القطاع الأمني مسألة ذات أولوية ونحيط علما بخطة الأمن الوطني التي قدمتها حكومة الصومال الاتحادية. وشأننا شأن الآخرين، نرى من الأهمية الحيوية تعزيز القوات المسلحة والشرطة في الصومال. وبالنظر إلى الرفع الجزئي لحظر الأسلحة، من الأهمية بمكان أن تضع الصومال الضمانات التي طالب بها مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣). ولا يفوتنا أن نعرب عن التقدير للعمل الذي انجزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونأمل أن يكون بمقدورها أن تعول على ما تحتاج إليه من تمويل لمد وجودها إلى المناطق المستعادة.

رابعا، إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في جنوب الصومال، وخصوصا بشأن مسألة ”جوبالاند“. ولا بد من حسم ذلك الموقف عن طريق حوار بناء يحترم الدستور المؤقت، في إطار الهدف المشترك لتوطيد أركان دولة اتحادية في الصومال. واستقرار المنطقة أمر حيوي لمستقبل الصومال، وفي هذا الصدد، نحيط علما بالزيارة التي قامت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للمنطقة مؤخرا. كما أن صلات حركة الشباب بالمنطقة والإيرادات التي تجنيها من بيع الفحم بصورة غير قانونية أمر يثير قلقنا البالغ. ونرى من الأهمية ضمان تطبيق الحظر على ذلك المنتج.

خامسا، نود التأكيد على النقطة التي طرحها الأمين العام في الإحاطة الإعلامية السابقة، ومؤداها أن تحقيق الاستقرار في الصومال أمر يحقق أفضل مصالح الجميع. ونثني على جهود الحكومة الجديدة من أجل بناء الصلات والثقة مع جيرانها. وفي هذا الصدد، نقدر الدور الهام للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دعم أولويات حكومة الصومال الاتحادية.

والصومال يحظى بواحد من أطول الخطوط الساحلية في أفريقيا. وفي الماضي، كانت سواحله تستخدم في أنشطة غير قانونية كالقرصنة والصيد غير القانوني والتخلص من النفايات

السامة. ومع ذلك، نأمل أن يصبح الساحل الصومالي عما قريب مصدرا للدخل للسكان الصوماليين، بدلا من أن يشكل تحديا للبلد.

أخيرا، يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية الجلسة اليوم.

**السيد مينون** (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتناني لبلدكم، المملكة المتحدة، على تنظيم الإحاطة الإعلامية هذه بشأن الصومال، فضلا عن الاهتمام الخاص الذي تولونه دائما لإعادة بناء ذلك البلد. وأود أن أشيد بكم، سيدي الوزير، وأشكركم على وجودكم هنا بيننا لترؤس هذه المناقشة. بعد ذلك، أود أن أرحب في مجلس الأمن بالسيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائب رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال. وأخيرا، أود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن الحالة الراهنة في الصومال تختلف كل الاختلاف عن تلك التي كانت سائدة قبل عام واحد مضى. والفترة الانتقالية قد انتهت. وتحسنت الحالة الأمنية ودخل البلد في مرحلة جديدة، مرحلة التحول في إطار سلطات منتخبة جديدة، إلى جانب إنشاء مؤسسات جديدة. وعلاوة على ذلك، تتخذ السلطات الاتحادية الجديدة مبادرات لتنفيذ الركائز الست المحددة في برنامج الحكومة والتفاعل مع السلطات الإقليمية لتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية.

ولا بد من تعزيز كل تلك الجهود، على أن تقترن بخطوات ملائمة، مثل القرار ٢١٠٤ (٢٠١٣)، الذي اتخذه المجلس في أيار/مايو، والذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وينطبق الأمر نفسه على تعيين الأمين العام للسيد نيكولاس كاي، ممثلا خاصا للأمين العام في الصومال ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعقد مؤتمر آخر بشأن الصومال في ٧ أيار/مايو في لندن بمبادرة من المملكة المتحدة.

لقد أحرز تقدم كبير في المجالين السياسي والأمني في الصومال، غير أنه لا تزال هناك تحديات هامة كثيرة. وعليه، فإن من دواعي سرورنا أن مؤتمر لندن أتاح فرصة لتقييم الحالة الراهنة في الصومال، وأن المناقشات ركزت أساسا على الأولويات الأربع للبلد: تحقيق الاستقرار السياسي، وتوفير الأمن، وتحقيق العدالة، وإدارة المالية العامة للبلد. وقد أبرزت أيضا مرة أخرى أهمية الشراكة بين الصومال والمجتمع الدولي. والتزم المشاركون بتقديم الدعم المستمر والمنسق لتنفيذ خطط الحكومة الاتحادية. ويجب على الجميع الآن الاضطلاع بدورهم لضمان تحويل تلك الخطط إلى إجراءات ملموسة في الميدان. ونرحب في ذلك السياق باعتزام الاتحاد الأوروبي عقد مؤتمر جديد بشأن الصومال في أيلول/سبتمبر في بروكسل. ويحدونا الأمل في أن يسفر ذلك المؤتمر عن قرارات والتزامات تدعم استئناف التنمية مجددا في البلد.

ويتمثل أحد التحديات التي يجب أن يواجهها البلد في أنه يجب على الحكومة الاتحادية أن تعمل – عبر نهج شامل – على حل المسائل الأساسية المعلقة بشأن استقرار الصومال في الأجل الطويل: المصالحة السياسية، وتطوير النظام الاتحادي وعملية مراجعة الدستور، بما في ذلك إجراء استفتاء بشأن الدستور والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦.

لقد عززت التطورات الأخيرة في جنوب الصومال، وخصوصا إنشاء الإدارات الإقليمية في جوبالاند، الانقسامات الداخلية وتبين عظم التحديات التي تواجه الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة وتوطيد النظام الاتحادي. ومن الأهمية بمكان ألا نغفل عن حقيقة أن الخصومات الداخلية تصب في مصلحة حركة الشباب التي ما تزال تسيطر على مناطق ريفية شاسعة. وفيما إذا عجزت الحكومة الاتحادية عن فرض سلطتها على

مناطق معينة – مثل كيسمايو – فإن ذلك يعني تضاؤل نفوذها في أجزاء أخرى من الصومال.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن تواصل السلطات الاتحادية تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار مع البلدان الأخرى في المنطقة نظرا لأهمية الدعم الذي تقدمه إلى الصومال. ونرحب بالجهود التي بذلت لتحقيق ذلك الهدف، وخصوصا في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ولا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة، على النحو الذي بيّنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2013/326). ويذكر التقرير أيضا أنه يبلغ عن عمليات القتل المستهدف والهجمات على أساس يومي، في حين شهدت الأحداث الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة ارتفاعا في عام ٢٠١٣ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٢.

ونود التأكيد مرة أخرى على أن القوات الصومالية بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قدمت تضحيات كبيرة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البلد. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنها تمكنت من دحر حركة الشباب من أراض شاسعة، فإن تلك الجماعة لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن في الصومال. وعليه، فإن من المهم تقديم المساعدة إلى الصومال من أجل إعادة بناء مؤسساته الأمنية وإصلاحها بهدف تمكين تلك المؤسسات من تحمل المسؤوليات الأمنية بنفسها في الأجل الطويل.

ويجب على الحكومة الصومالية – عقب رفع الحظر المفروض على الأسلحة جزئيا – أن تضع ترتيبات أمنية فعالة وشاملة لحماية المدنيين. ونؤيد في ذلك الصدد، الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخاصة فيما يتعلق مضاعفات القوة كي تتمكن –بدعم من قوات الأمن الوطنية الصومالية – من ترسيخ التقدم المحرز في الميدان وإخضاع مزيد من المناطق لسيطرة السلطات الصومالية.

وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن تشكل جزء لا يتجزأ من تلك المتعلقة بتعزيز العدالة وسيادة القانون. وعليه، فإن من الأهمية بمكان إنشاء نظام قضائي يتسم بالمصداقية في الصومال كي تتمكن الدولة من استعادة ثقة السكان وتحقيق المصالحة في البلد.

وبذات القدر من الأهمية، يجب أن يتحمل الصومال المسؤولية – في سياق مكافحة القرصنة والسطو المسلح – وأن تعمل على تطوير نهج شامل لتوفير الأمن في مناطقه البحرية، كي يتسنى له الحصول على الوسائل اللازمة – بدعم من المجتمع الدولي – لتولي المسؤولية عن مساءلة مرتكبي جرائم القرصنة أو المستفيدين منها، أو أولئك الذين يشاركون فيها بأي شكل من الأشكال.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون مناقشة الحالة الإنسانية في الصومال بصورة موجزة. فما زال البلد في خضم أزمة إنسانية مروعة جراء استمرار الصراع. وهناك ما يربو على مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الفورية. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة جهوده بطريقة منسقة من أجل التخفيف من معاناة أولئك المحتاجين.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي للسيد نيكولاس كاي، الذي تولى دوره الجديد للتو في مقديشو. ونود أيضا أن نشيد بالسيد أوغستين ماهيغا، على عمله بطريقة حازمة من أجل تحقيق تحسن كبير في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال.

**السيدة بيرسيفال** (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام، يان إلياسون على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/326) عن الحالة في الصومال، وتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والتخطيط لنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى الصومال. أود أن أنوه بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الصومال، معالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم.

وترحب الأرجنتين بتعزيز الجهود التي تبذلها حكومة الصومال بغية إنشاء مؤسسات للدولة تتسم بالمصداقية والديمقراطية. غير أنه يجب علينا أن ندرك الطابع المعقد للمهام التي تواجه الحكومة الاتحادية في مجال صياغة الدستور وإنشاء الإدارات الإقليمية التي ستشكل الأساس الذي يقوم عليه الهيكل الاتحادي الصومال. ولكي تنجز هذه المهام بصورة ناجحة، فإنه يجب إجراء حوار شامل يفضي إلى توافق شامل في الآراء.

ونرحب باستعادة القوات الحكومية وحلفائها وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لبعض المناطق القريبة من ماركا وبورهكبا. ونأسف لفقدان سيطرة القوات الحكومية على مدينة حودور، الأمر الذي يبين مدى صعوبة الحفاظ على السيطرة على المناطق المستردة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية وعدم إمكانية استقراء تطوراتها، وخصوصا جراء الاعتداءات التي ترتكبها حركة الشباب التي تواصل شن الهجمات المنهجية عن طريق استخدام الأساليب الإرهابية التي تسبب الوفيات بين المدنيين.

نرحب بعقد مؤتمر لندن الثاني بشأن الصومال، فضلا عن صياغة إطار خطة الأمن الوطني.

وما تزال الحالة الصعبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان مصدر قلق عميق بالنسبة لنا. وفي الإمكان إضافة حالات الإعدام خارج القانون وقتل الصحفيين بصورة مستهدفة إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال، عبر الوفيات والتشويه وتجنيد الأطفال والاعتداء الجنسي وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي، وخصوصا في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في مقديشو. ويجب وضع حد لتلك الانتهاكات. وهي لا تعزى إلى حركة الشباب وحدها، بل يرتكبها أفراد في القوات الصومالية والميليشيات المتحالفة معها أيضا.

وترى الأرجنتين أنه يجب التحقيق في تلك الانتهاكات على النحو السليم، فضلا عن تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، يتعين على الحكومة أن تلتزم بمكافحة الإفلات من العقاب بصورة حازمة. ونرحب بعقد الحكومة مؤتمرا وطنيا للنظر في نظام العدالة الحالي وتقديم توصيات بشأن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية. ويشكل ذلك إسهاما أساسيا في إرساء سيادة القانون.

وتود الأرجنتين أن تنوه بما تقوم به الحكومة من عمل بالتعاون مع الأمم المتحدة لتطبيق خطة عمل لوضع حد لتجنيد الأطفال واستغلالهم وقتلهم وتشويههم. ونثني على تسليم قوات الأمن الوطنية الصومالية ٤١ من الجنود الأطفال السابقين إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإعادة إدماجهم. ونرحب بتوقيع حكومة الصومال والأمم المتحدة على بيان بشأن منع العنف الجنسي في ٧ أيار/مايو.

ونرحب بتحسن الوضع الإنساني، غير أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن ٢,٧ مليون صومالي لا يزالون يعتمدون على المعونات. ومن المهم للغاية ضمان وصول هذه المساعدة الإنسانية إلى وجهتها من أجل منع أي تدهور للوضع. ومن الضروري أيضا احترام الأشخاص العاملين في المجال الإنساني.

وتود الأرجنتين أن تسلط الضوء على العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة في الصومال وأن تعرب عن شكرها للسيد أوغسطين ماهيغا الذي يسر انتهاء الفترة الانتقالية والعملية السياسية. ونود أيضا أن نهنئ السيد نيكولاس كاي على تعيينه في منصب الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وسيحظى عمله بدعم بلدي الكامل فيما ينسق المساعدات المقدمة إلى السلطات الصومالية لتمكينها من توطيد النجاحات التي تحققت في مجالات الأمن وتوفير الدعم للسكان المدنيين، فضلا عن تقديم الدعم الشامل لجهود بناء

السلام والتعمير في الدولة. ونؤمن إيمانا راسخا بأهمية مواصلة اتباع نهج يقوم على الاحترام الكامل لمسؤولية الصوماليين عن بناء السلام وعلى تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل من أجل تطوير قدراتهم، وكذلك لدعم تسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

وأخيرا، تود الأرجنتين أن تشيد بعمل الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والشراكة الاستراتيجية للبعثة مع الأمم المتحدة لا تزال حاسمة، ونحن على يقين من أنها ستواصل القيام بدور هام. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية ضمان توفير آليات تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة وتزويدها بالقدرة التشغيلية اللازمة لتنفيذ ولايتها. ومن أجل التعامل مع كل هذه التحديات، يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما تجاه الصومال.

**السيد لي باودونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد هذه الجلسة بشأن الصومال، وأن أشكر السيد سيموندز على ترؤسه لمناقشتنا. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية وأن أرحب بمعالي السيدة فوزية حاجي آدم، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال.

أمام الصومال الآن فرصة تاريخية لتحقيق الانتقال من الاضطراب إلى الاستقرار حيث تحقق تقدم كبير مؤخرا في عملية السلام. فقد انتهت الفترة الانتقالية بسلاسة وتم تشكيل أول حكومة وبرلمان منتخبين منذ ٢٢ عاما، لتبدأ عملية إعادة بناء الدولة. كما تحسنت الحالة الأمنية والإنسانية. والصين ترحب بهذه التطورات.

ونعي أيضا أنه لا يزال أمام الصومال شوط طويل لكي يحقق السلام والتنمية الدائمين. والحكومة لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة والتنمية. ولا تزال الأوضاع الأمنية والإنسانية هشة. والصومال يجب ألا يتوانى في جهوده لمعالجة تلك القضايا فيما يجب على المجتمع الدولي أيضا مواصلة تقديم دعم قوي. وفي الوقت الراهن، ينبغي لنا التركيز على الجوانب التالية:

أولا، من أجل إحراز تقدم ملموس في عملية السلام، ينبغي أن ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتطبيق الدستور المؤقت وتنفيذ سياستها الركائز الست التي وضعتها وتسريع بناء مؤسسات الدولة، وبخاصة في مجالي الأمن والقضاء، وأن نشجع وجود حكومة عاملة قادرة على إدارة البلد بأكمله بصورة فعالة.

والمصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد لتمكين الصومال من تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل. ونحث الجماعات المتعارضة في الصومال على نبذ العنف والانضمام للعملية السياسية دون قيد أو شرط في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تُعلي الأطراف مصالح الدولة والشعب وأن تخفف، بروح التضامن والمصالحة، من حدة خلافاتها من خلال الحوار والتشاور ليمكنها العمل معا للحفاظ على وحدة واستقرار الدولة وكذلك تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، دعما للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمعالجة هذه المسألة، تشيد الصين بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ونأمل أن تعزز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في سياق تعاملهما مع هذه القضايا، تنسيقهما مع تلك البلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة مع إيلاء الاهتمام الكامل لآرائها. وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقوم بدور حيوي في صون الأمن والاستقرار في الصومال وتقدم تضحيات ومساهمة هامة في تلك القضية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي زيادة دعمهما للبعثة وتزويدها بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام بدور إيجابي وبناء في حل هذه المسألة. ونأمل أن يتم نشر بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في أقرب وقت ممكن وأن تعزز التنسيق مع الصومال والأطراف المعنية في المجتمع الدولي وأن تنفذ عملها وفقا لولاية المجلس. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي زيادة اهتمامه بالصومال ودعمه له وأن يوفر الدعم والمساعدة للجهود الرامية إلى بناء السلام والتعمير، لا سيما الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء القدرات. ونرحب بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة بنجاح، بما في ذلك مؤتمر لندن الثاني بشأن القضية، الذي عقد في أوائل أيار/مايو. ونؤكد مجددا أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما سيادة واستقلال الصومال وأنه ينبغي لمختلف عناصره تعزيز التنسيق فيما بينها مع الاستفادة الكاملة من مزايا كل منها.

والصين تتابع التطورات في الصومال عن كثب. ونؤيد بقوة عملية السلام هناك، ونقدم المساعدة، في حدود قدراتنا، إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي. ونحن مستعدون، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، لتقديم مساهمتنا في تحقيق السلام الدائم والتعمير في الصومال.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالصومال. وأرحب بحضور نائبة رئيس الوزراء فوزية يوسف حاجي آدم. ونحن معجبون بإسهامها الفريد وتاريخها. كما نشعر بالامتنان للإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب الأمين العام. وسأعمم بيانا أكثر تفصيلا في وقت لاحق اليوم.

إن هذه مرحلة محورية في تاريخ الصومال، وهي مرحلة أمل وتفاؤل كبيرين، ولكنها أيضا مرحلة لا تزال المكاسب هشة فيها. ولكن ثمة آفاق لفرص فريدة، يجب أن نفتحها أكثر. والفرص كبيرة. فالحكومة الصومالية الأكثر تمثيلا خلال ٢٠ عاما تتولى السلطة في مقديشو وقد وضعت خططا قوية للأمن والعدالة والإدارة المالية ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بدعمها.

والمكاسب الأمنية التي حققتها قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الاستراتيجيون تثير الإعجاب. ونود أن ننوه بالتضحيات الكبيرة التي بذلها المساهمون في البعثة وقوات الأمن الصومالية ونثني على قيادة الاتحاد الأفريقي.

إن بعثة الأمم المتحدة الجديدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تتصف بولاية قوية لدعم الحكومة في سبيل النهوض بالسلام والمصالحة، وتنسيق الدعم المقدم من المانحين. وهي تستجيب لنداء الحكومة بشأن تشجيعهم. والتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي سيكون تعاونا حاسما، ونحن نعرب عن دعمنا القوي للممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي.

اقتصاد الصومال آخذ في التحسن، والاستثمار بدأ بالتدفق، وأهل الشتات باشروا مسيرة العودة. هذا مدعاة للتفاؤل. ولكن التحديات هائلة، والدعم الدولي المستدام أمر أساسي. وعلى الجبهة السياسية، يتجه الصومال نحو تحقيق الهدف المتمثل في إجراء انتخابات وطنية بحلول عام ٢٠١٦. وهذا الأمر ينطوي على بناء مؤسسات الدولة، حيث كثيرا ما كانت هياكل الحكومة المركزية غير ذات قيمة لجيل من الزمن؛ والنهوض بالمصالحة؛ ووضع نظام اتحادي؛ والقيام بعملية مراجعة للدستور. وعلى بعثة الأمم المتحدة أن تستجيب بمرونة لاحتياجات الحكومة بغية توفير الدعم في هذه المجالات.

ونحن نعلم أن إقامة نظام اتحادي لن تكون سهلة. والعلاقات بين مقديشو والإدارات المحلية والإقليمية ستكون حاسمة الأهمية. ونرحب بإعادة فتح باب الحوار بين الحكومة الاتحادية وصوماليلاند.

إن التوترات في منطقة جوبا مصدر قلق خاص، والتوصل إلى حل يتصف بالإلحاح تجنبا لعدم فقدان المكاسب التي تحققت مؤخرا. ونحن نرحب بالتزام الحكومة تجاه السعي إلى تحقيق المصالحة، وبالدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية. ونحث بعثة الأمم المتحدة على استخدام مساعيها الحميدة دعما لتحقيق ذلك. ويجب أن يولي المجلس اهتماما وثيقا بهذا الأمر، وسوف نرحب بإحاطة إعلامية يجري تقديمها في وقت لاحق وتكون مخصصة لهذا الموضوع الهام.

وبشكل أعم، إن علاقات الصومال مع جيرانه حيوية، لا سيما بالنظر إلى الطابع المترابط للتحديات الأمنية التي يواجهونها. ونقدر الدور الذي يقوم به هؤلاء الجيران في مساعدة اللاجئين، ونحث على استمرار الأعمال التي تقوم بها حاليا كينيا، ويقوم بها الصومال، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بهدف وضع إطار لعودة اللاجئين على نحو طوعي.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. فمستويات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا سيما في مخيمات المشردين داخليا، تبعث على الجزع. لا يمكن للإفلات من العقاب أن يكون قائما. إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هما في صميم الجهود المبذولة لبناء صومال جديد، ونحن نرحب بعزم الحكومة على اعتماد خارطة طريق لحقوق الإنسان. وسوف نتطلع إلى بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها القوية لمساعدة القدرات الحكومية في مجالات حقوق الإنسان والرصد وتقديم التقارير.

وبالانتقال إلى الأمن، كلنا نعلم أن حركة الشباب، على الرغم من تراجعها، لا تزال تشكل تهديدا، مثلما تدل عليه الهجمات التي وقعت مؤخرا في مقديشو، فضلا عن قدرتها على استعادة الأراضي التي يظهر فيها فراغ أمني. ومن الأهمية بمكان أن ندعم الحكومة لتوفير السلام في المناطق المستردة.

والواضح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تعمل فوق طاقتها. فالبعثة غير قادرة على مواصلة التقدم الجدير بالثناء الذي حققته في استعادة الإقليم بما لديها من موارد حالية. وافتقارها إلى العناصر التمكينية، والقيود المفروضة على الموارد يهددان نجاحها في المدى البعيد. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لإجراء تحليل متعمق لاحتياجات بعثة الأمم المتحدة في ما يتعلق بأعداد القوة وتكوينها، وعناصرها التمكينية وتمويلها. ونتطلع إلى الاستعراض المشترك المقبل لإدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي. ونحث على قيام تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذه العملية، انطلاقا من المفهوم الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة الذي تم وضعه في العامين ٢٠١١-٢٠١٢، وكان مثالا ممتازا على عمل المنظمتين معا. وسيكون من المهم التشاور عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة.

بطبيعة الحال، يتمثل الهدف النهائي للصومال في تولي المسؤولية عن أمنه الخاص. فإعادة بناء الأجهزة الأمنية سيكون مسعى طويل الأمد، ولكن العمل على توطيد نواة لهذه القوات أمر ملح. والامتثال لمتطلبات الإبلاغ عن تعليق جزئي للحظر المفروض على الأسلحة مهم أيضا، وكذلك بذل جهود طويلة الأجل لمكافحة القرصنة.

وفي الختام، لدينا جميعا مصلحة في نجاح الصومال. لقد كانت للصراع آثار كبيرة وأوسع نطاقا على الإرهاب واللاجئين والقرصنة. وعلى غرار الآخرين، نتعهد بدعمنا جهود الحكومة الاتحادية في سبيل كفالة طي الصفحة، وتعزيز المكاسب، ومواصلة الصومال مساره الحالي نحو تحقيق السلام والاستقرار والرخاء.

**السيد برتو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس والوزير، أرحب بمشاركتكم في المناقشة الجارية اليوم. وأرحب أيضا بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الصومال الاتحادية، وأشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لأكثر من سنة، أحرز في الصومال تقدم لا يمكن إنكاره، مع استعادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية الأراضي التي كانت تحتلها

حركة الشباب؛ والانتهاء من الفترة الانتقالية، التي مثلت نقطة تحول سياسية مع انتخاب الرئيس حسن الشيخ محمود؛ وحتى الأمل في الانتعاش الاقتصادي. وهذه التطورات هي بلا شك تطورات إيجابية. ومع ذلك، تظل هشة وقابلة للانتكاس.

على المستوى الأمني، يبدو أن التقدم توقف عند المستوى الذي بلغه. فقد أثبتت حركة الشباب أنها صامدة. فهي لا تزال تسيطر على مساحات كبيرة، وتشير من خلال أعمالها القاتلة إلى قدرتها على إجراء عمليات لزعزعة الاستقرار في الأراضي المحررة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما أكده الأمين العام، يبدو أن بعثة الأمم المتحدة غير قادرة على استرداد أراضي جديدة.

أما على الصعيد السياسي، فتواجه الحكومة صعوبات في إقامة الإدارات الإقليمية. والتوترات الحالية في الجنوب، ولا سيما في كيسمايو، هي نتيجة عوامل مختلفة: التناحرات العشائرية، والتأثيرات الخارجية، والمشاكل المتعلقة بتقاسم الموارد. وهذه الأزمة لديها القدرة على زعزعة الاستقرار في جنوب الصومال، وتقويض التقدم الذي أحرز على مدى أشهر.

وفي مواجهة هذه التحديات، يجب أن يواصل المجلس دعمه لبعثة الأمم المتحدة وقواتها، التي بلغت تضحياتها مبلغا هائلا. ويجب أن يواصل المجلس أيضا دعمه للسلطات الصومالية، التي تتصف التزاماتها بالقدر نفسه من الأهمية. ولا يسعنا أن نفوت هذه الفرصة لإخراج الصومال من الحلقة المفرغة التي ما فتئ يدور فيها لأكثر من ٢٠ عاما.

ولا بد من النظر في الجهد العسكري بعناية على ثلاث مراحل. في المستقبل القريب، يجب علينا كفالة أن يتم الانسحاب الإثيوبي من غربي الصومال بالتنسيق مع قوات بعثة الأمم المتحدة. ويجب أن نتجنب خلق فراغ أمني، مما يتيح لحركة الشباب استعادة موطئ قدم لها في المناطق المحررة. ويجب نشر الوحدات الأوغندية والبوروندية بأسرع ما يمكن، وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها مع إثيوبيا.

وفي المدى المتوسط، يجب أن نفكر في استراتيجية تؤدي إلى استعادة الأراضي الصومالية التي لا تزال تحت سيطرة حركة الشباب. ويجب أن نفكر أيضا في كيفية تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها. وفي هذا السياق، يجب أن نراعي القيود الحالية المتعلقة بالميزانية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠٠٧، ما فتئ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المساهم المالي الرئيسي في هذه العملية، التي زادت تكاليفها زيادة كبيرة منذ بداية عام ٢٠١٢. ومن الضروري الآن إيجاد مساهمين جدد بغية مواصلة الجهود المبذولة.

وفي المدى البعيد، يجب أن تتمثل أولويتنا الاستراتيجية في تعزيز قدرة القوات الصومالية، وهو الرد الوحيد الذي يمكنه أن يحقق الاستقرار المستدام في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها مع القوات الصومالية، اقتداء بالتدريب الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي. ونتوقع أيضا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن تقدم كل الدعم اللازم إلى الحكومة الصومالية بهدف تنسيق المساعدة الدولية في مجال الأمن.

وفي غياب حل سياسي يتعلق بالإدارة الإقليمية، سوف تكون جهودنا العسكرية غير كافية. ويجب إيجاد حل سياسي تفاوضي للأزمة الحالية في كيسمايو. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعم فرنسا دور الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفقا لشروط البيان الذي اعتمد في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية الذي انعقد في أديس أبابا بتاريخ ٢٤ أيار/مايو. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي للدول المجاورة أن تؤدي أيضا دورا بنّاء في مساعدة الحكومة الصومالية. ويجوز لبعثة الأمم المتحدة،، من جانبها، أن تقدم إسهامها من خلال مساعيها الحميدة. وعلى أي حال، من الضروري أن يضاعف مجلس الأمن رصده لهذه المسألة، نظرا لأن بإمكانها أن تزعزع الاستقرار.

وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء الرسالة التي تضمنها مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذه المناقشة.

**السيد غاسانا** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر معالي السيد مارك سيموندز، وزير الشؤون الأفريقية ورئيس مجلس الأمن، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمملكة المتحدة، من خلالكم، سيدي الرئيس، على الدور الإيجابي الذي تواصل تأديته لصالح الصومال وشعبه. وفي هذا الصدد، نكرر تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده قريبا.

وأود أن أنوه بحضور دولة السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في جمهورية الصومال الاتحادية، وسعادة السيد تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا وممثل رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

بينما يواصل شعب الصومال إعادة بناء البلد، الذي وصف بأنه دولة مفككة خلال العقدين الأخيرين، يمكننا اليوم أن نشعر بالتفاؤل على نحو معقول. والواقع أننا نشهد تقدما كبيرا نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في الصومال. وقد أظهرت الحكومة الاتحادية في الصومال، تحت قيادة الرئيس حسن الشيخ محمود، التزامها واستعدادها حيال مواجهة التحديات الكبرى، الأمر الذي يكفل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، مع تعزيز حقوق الإنسان في الصومال.

وفي هذا السياق، سنتطرق إلى إطار سياسة الركائز الست الذي اعتمدته الحكومة الاتحادية والذي يهدف إلى معالجة المسائل الأكثر إلحاحا بالنسبة للشعب الصومالي. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لهذا التطلع إلى الازدهار والاعتماد على الذات.

ونشيد وننوه بالجهود الهائلة التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الصومالية التي نجحت، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في تحسين الأمن في البلد وهزمت حركة الشباب في عدد من المدن والمناطق. غير أن المعركة ضد حركة الشباب لا تزال بعيدة عن نهايتها. ويحدونا الأمل في تعزيز الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الصومالية من أجل ضمان التحرير الكامل للصومال. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على النظر بشكل إيجابي في طلب الاتحاد الأفريقي الموجه إلى الأمين العام لتوفير موارد إضافية لبعثة الاتحاد التي توشك على استنفاد قدرتها التشغيلية. وهذه الموارد اللازمة، التي تشمل عناصر تمكين ومضاعفات قوة فضلا عن الوسائل الكفيلة بإعادة تشكيل قوات البعثة، في غاية الأهمية للبعثة لتتمكن من الاحتفاظ بالأرض وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى امتناننا لبعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات فيها وكذلك للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الماليين، مثل الاتحاد الأوروبي، لما يقدمونه من دعم إلى الصومال. وعلاوة على ذلك، لا بد من أجل تحقيق الأمن في الصومال على المدى الطويل أن تجري الحكومة الاتحادية إصلاحات في القطاع الأمني وأن تعمل على بناء جيش قوي ومهني قادر على الدفاع عن الشعب الصومالي وحمايته فيما يتصدى لحركة الشباب وأي تهديدات أخرى تواجه البلد.

ونرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبالولاية الواسعة التي أنيطت بها لدعم الحكومة الاتحادية الصومالية. غير أننا نؤكد ضرورة الملكية الوطنية الفعالة في مرحلة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن نيكولاس كاي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في الصومال، يملك الصلاحية اللازمة لقيادة جهود الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وبشأن العملية السياسية، ترحب رواندا بالتزام الحكومة الصومالية بمواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء إدارات إقليمية والشروع في عملية مصالحة وتوعية سياسية على نطاق البلد. ونهيب بالحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية أن تسعى دائما إلى الحوار في علاقتها، وفقا للدستور الاتحادي المؤقت.

وننوه بالتحسن في الحالة الإنسانية ونلاحظ أن الاحتياجات ما زالت كبيرة جدا، فيما لا يزال ٢,٧ مليون صومالي يعتمدون على المساعدة. ونحث على التضامن الدولي مع الصومال ونثني مرة أخرى على المملكة المتحدة لاستضافة مؤتمر الصومال في لندن في ٧ أيار/مايو.

وختاما، فإن رواندا مستعدة لمواصلة دعمها للصومال ومساعدة البلدان الأخرى. فقد حقق الصومال تقدما كبيرا بالفعل وهو مستعد لتقرير مصيره بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ولا تزال هناك تحديات أمنية، ولكننا مقتنعون بأن الصومال سينتصر في نهاية المطاف في معركته بعد عقدين من الصراعات وغياب دور الدولة.

**السيدة لوكاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة أثناء رئاستها لمجلس الأمن، والتي تتيح لنا فرصة لتقييم الحالة في الصومال بعد شهر واحد من مؤتمر لندن بشأن الصومال. وأرحب أيضا بمشاركتكم الشخصية، سيدي الوزير. كما أود أن أرحب بنائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال، السيدة فوزية حاجي آدم.

لقد دخل الصومال حقبة الجديدة حقا. وانتهت المرحلة الانتقالية. وتعزز السلطات الشرعية التي تحظى بثقة أغلبية السكان جهودها الرامية إلى تعزيز السلام وإنشاء مؤسسات تمثيلية في مقديشو وخارجها. والبلد، الذي مزقته الحروب لفترة طويلة جدا، يسير الآن على الطريق الصحيح، طريق التقدم السياسي والأمني. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة.

وبدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، سيتعين على السلطات الصومالية إنشاء نظام اتحادي وتنقيح الدستور والإعداد لإجراء استفتاء على الدستور المستقبلي والتحضير للانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. وينبغي إشراك المرأة بصورة كاملة في العملية السياسية. وفي موازاة ذلك، ينبغي البدء في عملية مصالحة بين الحكومة الاتحادية والكيانات الإقليمية، ولا سيما في كيسمايو، حيث لا يزال الوضع مثيرا للقلق بصفة خاصة.

ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للديناميات الإقليمية. وإنشاء إطار إقليمي يمكن أن يساعد على بناء الثقة بين دول منطقة القرن الأفريقي وتحديد الضمانات الأمنية اللازمة وتعزيز التعاون الاقتصادي في ذلك الجزء من أفريقيا. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الوكالة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم تحقيق الاستقرار في الصومال.

والأمن شرط مسبق لإعادة البناء في الصومال. وعلى الرغم من الجهود الملحوظة لقوات الأمن الوطنية الصومالية وحلفائها وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال حركة الشباب تسيطر على جزء كبير من البلد. ولذلك، نرحب باعتماد السلطات الصومالية لخطط استراتيجية ترمي إلى تطوير قوات الأمن والشرطة، فضلا عن النظام القضائي. وخلال مؤتمر لندن، كان بلدي من بين البلدان التي تعهدت بتقديم دعم مالي لإصلاح القطاع الأمني. وسيتعين أن تكون حكومة الصومال الاتحادية في وضع يسمح لها بتنسيق أنشطة الجهات المانحة الدولية في هذا المجال. ويجب عليها أيضا العمل لوضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونحن نتشاطر قلق الأمين العام الذي يعتقد أن بعثة الاتحاد الأفريقي بلغت أقصى حد لها من منظور القدرة على الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق المحررة ومواصلة عملياتها الهجومية. ولذلك، نؤيد اعتزام الأمانة العامة إجراء تقييم للبعثة في هذا

الصيف، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وذلك بهدف تعزيز التكامل بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتحسن الأوضاع الأمنية على أرض الواقع سيساعد أيضا على معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الاستراتيجية الصومالية الجديدة للأمن البحري. وستواصل لكسمبرغ تقديم المساعدة في هذا المجال عن طريق توفير طائرات للمراقبة البحرية لبعثة أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي.

سأختتم ملاحظاتي بالتطرق بإيجاز إلى حالة حقوق الإنسان التي ما زالت، للأسف، تثير قلقا شديدا. ولا يزال عدد الصحفيين الذين قتلوا والحوادث التي تنطوي على عنف جنسي، ولا سيما في مخيمات المشردين داخليا، وأعمال العنف ضد الأطفال يبعث على القلق. ومن المهم أن تكفل السلطات الصومالية تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه إلى العدالة.

وفي هذا السياق، ترحب لكسمبرغ بالالتزام الذي قطعته حكومة الصومال الاتحادية لمكافحة العنف الجنسي ولتنفيذ خطط العمل المعتمدة في عام ٢٠١٢ بهدف وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم ولقتل الأطفال وتشويههم. ومن المهم في هذا الصدد أن ينطوي إصلاح القطاع الأمني على تطبيق تدابير تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الصومالية.

ونحن مقتنعون بأنه بفضل الدعم الحاسم من قبل المجتمع الدولي – ومؤتمر بروكسل المقرر عقده في أيلول/سبتمبر سيمثل خطوة هامة في هذا الصدد – ومن قبل مجلس الأمن على وجه الخصوص، ستتمكن حكومة وشعب الصومال من مواصلة المضي قدما على طريق السلام والأمن والازدهار.

**السيد ديلورنتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس – الوزير سيموندز، على استضافة هذه الجلسة وأن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية. وأود أن أرحب بحضور نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال أيضا.

في البداية، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد ماهيغا، ولمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال على إسهاماتهما في التقدم المحرز في الصومال. والولايات المتحدة ترحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التي يوجد مقرها في مقديشو، ونتطلع إلى توسيع وجودها ليشمل المواقع الرئيسية في جميع أنحاء البلد.

مع فريق أمم متحدة قطري متكامل تماما، سوف تتيح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال للحكومة الصومالية ”بابا واحدا تطرقه“ للحصول على دعم الأمم المتحدة. كما نرحب أيضا بنيكولاس كاي بصفته الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس البعثة. ونحن نؤيد تواصله المبكر مع الاتحاد الأفريقي، لأن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والبعثة، أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والاستقرار في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرغب بشكل خاص في شكر الجنود الشجعان المنتمين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع الإثيوبية وقوات الأمن الوطني الصومالية. الذين مكنت تضحياتهم من تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لشعب الصومال.

ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. ورغم العديد من النجاحات التكتيكية، لم يجر بعد هزيمة حركة الشباب حتى الآن، وثمة آخرون يرغبون في جر الصومال مرة أخرى إلى حالة من الفوضى. وتظهر الهجمات الإرهابية الأخيرة بأن مقديشو والعديد من المناطق الريفية في الصومال لا تزال عرضة للخطر. ونتطلع إلى مواصلة قوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جهودها لتوسيع السيطرة على البلد

والحفاظ عليها، حتى يكون بوسع الحكومة الصومالية تحسين الحوكمة وسيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالجزاءات المحددة الهدف، وتعديل حظر الأسلحة، والحظر المفروض على الفحم النباتي، حتى لا توفر العائدات دخلا لحركة الشباب.

إننا نؤيد بقوة استراتيجية الأمن القومي للرئيس حسن شيخ محمود ونتطلع إلى تنفيذها. في مؤتمر لندن الثاني حول الصومال، الذي عقد يوم ٧ أيار/مايو، أعلنت الولايات المتحدة عن ما يقرب من ٤٠ مليون دولار من المساعدات الجديدة لدعم التنمية وإصلاح قطاع العدالة في الصومال. ونحن نحيي أولئك الذين قدموا أيضا تعهدات مالية، ونؤكد بأن الوفاء بتعهداتنا هو أمر ضروري لاستمرار تحقيق التقدم.

إن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في الصومال يتوقف على عوامل كثيرة، من بينها القطاع الأمني الفعال والمسؤول والحوكمة الرشيدة وسيادة قانون، والتنمية الاقتصادية. على الصعيد الأمني، يكتسي تدريب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لقوات الأمن الوطني الصومالية والعمليات القتالية المشتركة، أهمية حاسمة. ويمثل نقل مقر بعثة تدريب الاتحاد الأوروبي من أوغندا إلى مقديشو تطورا إيجابيا آخر.

إننا نشجع كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة على مواصلة دعم التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الجهود المبذولة لمعالجة النزاعات على الأراضي، التي هي محرك رئيسي للصراع. كما أننا نشيد بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص إنشاء آلية تمويل بالغة الصغر في الصومال وتشجيع المزيد من الاهتمام ببطالة الشباب.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ جراء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك تقارير مثيرة للقلق بخصوص وقوع حالات عنف واستغلال جنسيين. ونحن نقدر عمل الممثلة الخاصة بانغورا الذي أسهمت به في إصدار بيان مشترك عن الأمم المتحدة وجمهورية الصومال الاتحادية في ٧ أيار/مايو، الذي تعهد فيه الصومال بالتزامات كبيرة فيما يخص التصدي للعنف الجنسي. كما أن الانخفاض الكبير المسجل في الحالات المبلغ عنها للانتهاكات الجسيمة التي تطال الأطفال في الربع الأول من عام ٢٠١٣، أمر مشجع، لكن تبقى ٥٥٢ حالة التي تم الإبلاغ عنها تنذر بالخطر. إننا نحث على المزيد من الاهتمام بهذه المشكلة الشاملة ونتطلع إلى الحكومة الصومالية لمتابعة نيتها المعلنة العمل مع المجتمع الدولي لمحاربة الآفة ومساءلة الجناة.

ويساورنا أيضا القلق جراء قرار أرض الصومال يوم ١٤ أيار/مايو حظر رحلات طيران الأمم المتحدة في المجال الجوي لأرض الصومال. ويمكن لذلك القرار إلحاق الضرر بالحالة الإنسانية هناك والتأثير على توفير الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي، وغيرها من أشكال الدعم التي تقدمها المنظمات الإنسانية. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما يقرب من ٤١٣ ٠٠٠ شخص في أرض الصومال هم بحاجة إلى معونة إنسانية، بمن في ذلك ٣٩ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية. ويظل أكثر من ٨٥ ٠٠٠ شخص مشردين بسبب الجفاف المتكرر والصراعات.

يجب على الصومال مواصلة التحرك على طريق إجراء انتخابات وطنية واستفتاء على الدستور الوطني بحلول عام ٢٠١٦. تواصل الولايات المتحدة دعم حوكمة بقيادة صومالية، وتدعو إلى مزيد من الحوار مع القادة السياسيين وقادة المجتمع المحلي، بمن في ذلك النساء، حول المشاكل الإقليمية التي لم تحل بعد. إن الحالة في جوبالاند مثيرة للقلق بشكل خاص. إننا نتطلع إلى جيران الصومال، ليدعموا تخفيف حدة التوتر وإيجاد حلول دائمة. ونحن نحيي تلك الأطراف الفاعلة الإقليمية التي قامت بدور إيجابي فيما يخص دعم وحدة الصومال وسيادته، خصوصا في الأيام الأولى من إدارة الرئيس حسن شيخ محمود.

ونضم صوتنا اليوم هنا إلى الملتزمين بنجاح الصومال، وسوف نستمر في بذل كل جهد ممكن لدعم حكومة وشعب الصومال في سعيهما من أجل إحلال السلام وتحقيق الرخاء في بلدهما.

**السيد بو شعرة** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بكم بيننا هذا الصباح، سيدي الرئيس. وأود أن أشكر وفد بلدكم، المملكة المتحدة، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الصومال، في لحظة حاسمة في إعادة بناء الدولة الصومالية. وأرحب أيضا بيننا بالسيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائبة رئيس الوزراء وزيرة خارجية الصومال. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام على بيانه. ونقدم تهانينا أيضا إلى السيد نيكولاس كاي على تعيينه، ونود شكر السيد أوغستين ماهيغا، على العمل الرائع الذي قام به كرئيس لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

إن المغرب يرحب بالتقدم الكبير الذي شهده الصومال على طريق المصالحة وإحلال السلام. وقد تم إطلاق دينامية جديدة لإعادة بناء الدولة الصومالية الموحدة في أعقاب حرب أهلية استمرت لأكثر من ٢٠ عاما. إن ظهور حالة سياسية جديدة لم يكن ممكنا من دون تصميم الشعب الصومالي والزخم الذي بثه المجتمع الدولي في عملية الاستقرار السياسي. ومع ذلك، لا يزال الصومال يواجه عددا من التحديات التي تتطلب دعما كبيرا من مختلف شركائه.

يكتسي تعميق الإنجازات السياسية والأمنية التي تحققت حتى الآن، أهمية قصوى لتمكين الصومال من الانتقال بثقة أكبر صوب الخطوات السياسية المقبلة، ولا سيما إنشاء نظام اتحادي، واعتماد الدستور وإجراء الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٦. إن مؤتمر لندن الثاني، الذي عقد في ٧ أيار/مايو، ساعد في الحفاظ على الزخم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدرة الصومال، ولا سيما في مجالات الأمن والعدالة وإدارة المالية العامة، التي هي جوانب حاسمة لضمان استقرار وبقاء الدولة الصومالية.

إن المكاسب التي تحققت في مجال الأمن وتحرير مقديشو وأجزاء أخرى من البلد كانت مهمة بشكل حاسم لنجاح العملية السياسية ونهاية الفترة الانتقالية في الصومال. ونود أن نعرب عن في ذلك الصدد عن شكرنا لقوات الأمن الصومالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك البلدان المساهمة بقوات على جهودها وتضحياتها. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية في الصومال لا تزال هشة، ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا للسلام والأمن في البلد. ويتعين أن يعزز تخفيف الحظر على الأسلحة من خلال القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) قوات الأمن الصومالية من أجل تمكين الصوماليين من ملكية أمنهم وضمان إحلال السلام في جميع أنحاء البلد.

إن الصومال بحاجة إلى مساعدة جميع الشركاء من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية ومن أجل إقامة اقتصاد مستدام. ونحن نرحب بقرار ٢١٠٢ (٢٠١٣)، بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وانتشارها، الذي اعتمد قبل أيام قليلة. ومن المهم أن نؤكد ضرورة أن يكون ثمة تنسيق أكبر للمساعدة الدولية من أجل تجنب التشتت والازدواجية في الجهود.

ويتعين أن تشكل الملكية الوطنية من قبل الصوماليين لعملية إعادة بناء دولتهم أحد المبادئ التوجيهية لأي مساعدة تقدم إلى الصومال، فيما يخص التيسير السياسي والتنمية الاقتصادية. وتوفر الأولويات الست للرئيس الصومالي إطارا ملائما لتعزيز الاستقرار في البلاد على أساس رؤية وطنية صومالية.

إننا نرحب باستئناف النشاط الاقتصادي في العاصمة مقديشو، وذلك بفضل تحسن الحالة الأمنية. كما أن تشجيع الاستثمار في الأنشطة التي توفر فرص عمل، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية للشعب الصومالي، هي أمور ضرورية

لضمان استمرار المكاسب التي جرى تحقيقها فيما يخص السلام. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في عدد الهجمات الجديدة، فإن القرصنة على طول سواحل الصومال ما زالت تمثل شاغلا مؤرقا للملاحة البحرية الدولية في المنطقة. وحل مشكلة القرصنة في الصومال يتطلب اتباع نهج واسع النطاق يعالج الأسباب الجذرية، إلى جانب تعاون دولي مستمر على أساس عمل مترابط ومنسق. وتحقيقا لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يدلل على استمرار تضامنه وأن يكثف جهوده من أجل التغلب على الأزمة الإنسانية في الصومال.

**السيد بانكين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا لجلسة مجلس الأمن هذه، التي تأتي كمتابعة للمؤتمر الدولي الناجح بشأن الصومال المعقود في لندن.

ويسرنا أن نرحب في هذه القاعة بمعالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائب رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال. ونود أن نشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/326). ونتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه من أن الموقف العسكري والسياسي في الصومال ما زال يشوبه التوتر ويتطلب ممارسة ضغط عسكري مستمر على الشباب. فما زالت تلك المجموعة الإرهابية تسيطر على مساحة كبيرة من الجزء الجنوبي والأوسط من البلد، وهي تمارس المعارضة النشطة ودأبت على شن الهجمات على حفظة السلام الأفارقة وقوات الأمن مستخدمة التكتيكات الإرهابية، بما في ذلك في مقديشو، حيث يتردد أن الحركة السرية المتطرفة ما زالت نشطة. والتقارير التي تشير إلى أن حركة الشباب تمد نفوذها في شمال البلد إنما تثير الجزع. ومن الأهمية بمكان ترسيخ، والبناء على، النجاحات العسكرية الأخيرة التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية والقوات الإثيوبية، من خلال التصرف بقوة وتحاشي ترك فراغ عسكري والمسارعة إلى احتلال المواقع المتبقية للمتطرفين لكي لا تسمح لهم بقاعدة محلية مستقلة يمكنهم من خلالها استعادة السيطرة على مناطق محررة، وهو ما حدث بالفعل في حالات عدة، للأسف.

وفي هذا الصدد، ما من مجال للشك في مدى أهمية استمرار المساعدة في تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالنظر إلى مواردها المحدودة والاتساع المتزايد لمنطقة مسؤوليتها. ويظل الحظر على الأسلحة والفحم المفروض على الصومال والمنطقة أداة مهمة في الجهد الجماعي لتحقيق الاستقرار مادامت الدول الأعضاء تطبقه بصرامة، وإن كان الحال ليس كذلك دائما. فالأسلحة يجري إدخالها إلى الصومال بحرية، وما زال الفحم يُشحن إلى المستهلكين، وهو سند مادي ومالي كبير للشباب.

وفي ضوء الحقائق الراهنة، ينبغي أن يكون من أولويات الحكومة الصومالية تعزيز القطاع الأمني ومؤسسات الدولية، بما في ذلك في المناطق التي يجب ألا يترك فيها فراغ في السلطة السياسية بعد خروج الشباب، بغية تقديم الخدمات الأساسية الحيوية للسكان والمضي قدما في العملية السياسية لوضع دستور دائم للبلد وإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٦.

ولا يقل أهمية عن ذلك التصدي لمهام المصالحة الوطنية، بما في ذلك إعادة إدماج المحاربين السابقين وتطوير الفيدرالية من خلال تعزيز الصلات مع الإدارات الإقليمية، مع مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية المحلية. ونحن ندعم جهود الحكومة لإطلاق حوار مع ممثلي صوماليلاند وجوبالاند حول كيفية إرساء علاقات متبادلة تقوم على أساس عدم جواز انتهاك سيادة البلد وسلامته الإقليمية ووفقا لدستوره المؤقت. ونحن نعتبر دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كوسيط في هذا المجال أساسيا.

ومثلما كان الأمر في السابق، فإن الحالة الإنسانية التي لا تزال تمثل تهديدا خطيرا، تتطلب اهتماما جادا. فأعداد أولئك الذين يتضورون جوعا والنازحين واللاجئين تزيد ولا تنقص.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا ملاحظة الاتجاه الإيجابي في مكافحة القرصنة. وقد أفضت الجهود الدولية في هذا المجال إلى انخفاض كبير في عدد هجمات القرصنة. وما زال مفتاح حل هذه المشكلة يكمن في تحقيق استراتيجية معقدة لمكافحة القرصنة، واستتباب النظام على اليابسة قبل كل شيء. وتبرز في الواجهة أيضا مهمة تنسيق الجهود لقمع قنوات التمويل للقرصنة، بما في ذلك من خلال تطبيق جزاءات محددة.

ختاما، أود أن أرحب ببدء عمل السيد نيكولاس كاي بصفته الممثل الخاص الجديد للأمين العام للصومال. ونأمل في أن تبدأ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التي أنشئت مؤخرا، عملها في أقرب وقت ممكن، وأن تعكف على دعم حكومة البلد في الاضطلاع بالمهام ذات الأولوية متمثلة في بناء السلام، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وتنسيق المساعدة الدولية. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري صقل الآليات التي تنسق من خلالها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أنشطتها مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للحالة الأمنية. ونرى أن الشراكة الجديدة للأمم المتحدة ستعطي دفعة لعملية تحقيق الاستقرار في الصومال، والتي تكمن المسؤولية الأساسية عن نجاحها في الصوماليين أنفسهم، بالطبع. ونحن نتمنى لهم كل التوفيق.

**السيد سول كيونغ – هون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للمملكة المتحدة على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في الصومال. ونرحب بكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا لجلسة اليوم. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لنائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونقدر مشاركة معالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائب رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال، في الجلسة هذه.

وكما أكد العديد من أعضاء المجلس، فإن الصومال مقبل على منعطف دقيق. وتلوح في الأفق بوادر تقدم مبشر إلى جانب تحديات جمة. والأخطار التي يمثلها الشباب يمكن أن تلقي بظلالها على العديد من التطورات السياسية والأمنية بسهولة. واليوم، أود أن أركز على ثلاث نقاط ذات أهمية حاسمة للحفاظ على الزخم. أولا، نود التنويه بمؤتمر لندن الثاني، المعقود في أيار/مايو، لنجاحه في حشد الإرادة السياسية الضرورية والالتزام المطلوب لتعزيز الحالة السياسية في الصومال. ونأمل في أن تواصل حكومة الصومال الاتحادية إنشاء مؤسسات الدولة العاملة وتسوية المسائل الدستورية بإرادة قوية. والمشاركة التفاعلية مع السلطات المحلية ستكون مهمة جسيمة أمامها. وما زالت الأخطار تحوم. فالتنافس العشائري في جوبالاند يهدد الفيدرالية في الصومال كما يهدد بإثارة مزيد من النزاع. ونشجع الحكومة الاتحادية والسلطات الإقليمية بقوة على مواصلة الحوار البناء بشأن ترسيخ الفيدرالية. وفي هذا الصدد، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال توفر منبرا مفيدا يمكن للمجتمع الدولي من خلاله السعي إلى التفاعل مع السلطات الصومالية بطريقة منسقة وفعالة.

ثانيا، إن التصدي للتهديدات الأمنية التي يشكلها الشباب مسألة حيوية الأهمية. ومع أن هذه الحركة قد دب فيها الوهن بفعل العمليات الناجحة التي قامت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ما زال هناك خطر انقلاب المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت حتى الآن رأسا على عقب. وينبغي للحكومة الاتحادية أن تواصل جهودها بشأن إصلاح القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها أيضا أن تتصدى للانتهاكات المستمرة للمدنيين من جانب عناصر غير منضبطة في قوات الأمن الوطنية الصومالية. ونحن نقدر التضحيات والجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بالقوات والشرطة في تلك البعثة. كما نقدر جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المساهمة ماليا في دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وثمة ضرورة حيوية أخرى تتمثل في التطبيق الصارم لنظام الجزاءات، كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام (S/2013/326). والحظر الدولي على الفحم الوارد من الصومال الذي أنشأه القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) إجراء مفيد لمنع تدفق الإيرادات على الشباب. وفي هذا الصدد، يقلقنا أن الفحم ما زال يُنتج ويُصدر. وينبغي للحكومة الاتحادية أن تتخذ تدابير ملموسة لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة. وعلى الدول الأعضاء أيضا أن تبذل قصارى جهدها لتطبيق الحظر على الفحم الصومالي.

وقرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) بجمد حظر الأسلحة في الصومال جزئيا من أجل دعم تعزيز مؤسساته الأمنية.

وينبغي تجنب إمكانية تدفق الأسلحة إلى الإرهابيين ينبغي تجنبها بأي ثمن. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الصومالية والدول الموردة للأسلحة مطالبة بقوة بالتقيد بأحكام القرار. وبصفتها رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، فإن جمهورية كوريا ستبذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات المفروضة على الصومال.

ثالثا، ينبغي اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين حالتي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في البلد. ويمثل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين لانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الإنسانية. ولا يزال مستوى العنف الجنسي مرتفعا. ونرحب في هذا الصدد، بالبيان المشترك الصادر عن جمهورية الصومال الاتحادية والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي.

وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية في الصومال تشهد تحسنا، فما زالت الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية ماسة للغاية. ومن أجل المساعدة على مواجهة التحديات الإنسانية المستمرة، فإن جمهورية كوريا تسعى الآن إلى السبل الكفيلة بزيادة الدعم الثنائي للصومال، توافقا مع الخطة الوطنية، بالإضافة إلى التعاون المتعدد الأطراف.

وتشكل التنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل، مجالا رئيسيا آخر ينبغي أن تتواصل فيه الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي العمل. ونرى أنه ينبغي أن يسعى الصومال أولا إلى بناء اقتصاد قائم على المنافسة كي يتمكن من تعزيز النمو الاقتصادي. وعقب ذلك، يكتسي تقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي بصورة منسقة للغاية أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق رؤية الصومال في الميدان الاقتصادي. ونود في هذه العملية، أن نؤكد أن التدابير الرامية إلى تحسين الحالة في الصومال ينبغي أن يستند إلى مبادئ الملكية الوطنية الصومالية للعملية، فضلا عن تنسيق الشراكة.

**السيد مهدييف** (أذربيجان): بداية، أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي، لعقد هذه الجلسة الهامة وتوليكم لرئاستها. ونحن ممتنون أيضا لنائب الأمين العام، يان إلياسون على إحاطته الإعلامية الشاملة وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/326). وأود أيضا أن أرحب بنائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال، معالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، إلى جلسة اليوم.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن الصومال يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الاستقرار الذي يمكن بدوره أن يهيئ الظروف المواتية لتحقيق مكاسب السلام الملموسة لجميع الصوماليين. ونرحب بالتقدم المحرز على الصعيدين السياسي والأمني في الصومال. وأكرر التأكيد على دعمنا القوي للسلطات الصومالية في جهودها الرامية إلى التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق المصالحة وبناء وتأمين أمة موحدة، ديمقراطية ومزدهرة.

لقد وافق المؤتمر الدولي الذي انعقد في لندن في ٧ أيار/مايو على ضرورة مشاركة المجتمع الدولي بصورة مستدامة

في الأجل الطويل في دعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية من أجل بناء الدولة. ونحن على ثقة من أن المؤتمر المقرر عقده في بروكسل بشأن الصومال سيكون معلما هاما آخر في تقديم الدعم الموجه نحو تحقيق النتائج لعملية التنمية وتحقيق السلام في الصومال.

وتمثل موافقة المجلس على رؤية الأمين العام المتعلقة بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التزاما متجددا من جانب الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة الاتحادية على تهيئة بيئة سياسية واستراتيجية مواتية لبناء السلام في الصومال. ونرى أن السياسات ذات الركائز الست التي حددها رئيس الصومال تشكل أساسا صلبا لاستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد من شأنها أن تسهم في تحقيق المصالحة السياسية والوطنية، وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني بصورة فعالة وسريعة، فضلا عن الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية. ونلاحظ الإرادة السياسية القوية للحكومة الاتحادية فيما يتعلق بإعادة بناء المجتمع الصومالي الذي مزقته الحروب، بالإضافة إلى المضي قدما بعمليتي بناء السلام وبناء الدولة.

ونشاطر أيضا الحكومة الاتحادية الرأي القائل أن الأمن يمثل الشرط الأساسي لإحراز مزيد من التقدم في جميع المجالات الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن يستمر بذل جميع الجهود اللازمة من أجل التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات التي يشكلها الإرهاب والجماعات المعارضة المسلحة، وخاصة حركة الشباب، بما في ذلك عن طريق دعم وتنفيذ التدابير المتخذة ضد الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية التي تسعى إلى تقويض عملية السلام في البلد. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الدعم المقدم إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخصوصا عبر تخصيص موارد واستثمارات إضافية. ولا غنى لهذا الدعم بغية الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت، وتهيئة الظروف للمزيد من جهود بناء السلام.

وتؤكد أذربيجان على أهمية الالتزام القوي والمتسق من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع باحترام سيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وفي ذلك السياق، نحيط علما على نحو إيجابي بالحوار الذي جرى مؤخرا بين الحكومة الاتحادية وأرض الصومال في أنقرة، باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. في الوقت ذاته، نشاطر القلق المعرب عنه بشأن الحالة في كيسمايو في مؤتمر القمة الثاني والعشرين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي عقد في أديس أبابا. وثمة حاجة أيضا إلى بذل جهود إضافية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح واختطاف الرهائن قبالة سواحل الصومال.

ومن المهم أيضا أن نكفل اقتران الالتزامات الوطنية بدعم قوي وتقديم المساعدة من قبل المجتمع الدولي. ويعتبر الاحترام الكامل للقانون الدولي ذي الصلة شرطا ضروريا مسبقا من أجل ضمان فعالية مكافحة القرصنة والتعاون الدولي.

ختاما، أود أن أشيد بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات، للالتزام المستمر بتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وأود أيضا أن أشيد بمنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء، لإسهامها في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال وحشد المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة الإنسانية.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لمناقشة مجلس الأمن. ونرحب بمعالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم إلى المجلس. ونشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، على عرضه لتقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/326) فضلا عن إحاطته الإعلامية الموجزة وذات المنحى العملي إلى المجلس.

ترحب باكستان باستمرار عملية الانتقال إلى السلام والاستقرار في الصومال. ونشعر بالاطمئنان إلى تصميم الأمين العام على مضي الصومال على الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق الاستقرار والتقدم. وتدل الخطة الاستراتيجية الرباعية التي اعتمدها البرلمان، بالإضافة إلى سياسات الحكومة ذات الركائز الست بشأن تنشيط المؤسسات الوطنية، على القيادة القوية والالتزام ببناء الصومال الذي دمرته عقود مستمرة من الصراع والحروب الأهلية.

ومن شأن الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية من أجل إنشاء مؤسسات للدولة تتسم بالمصداقية، فضلا عن الوصول إلى مختلف المناطق دون الإقليمية أن تسفر عن توطيد الديمقراطية والنظام الاتحادي في البلد. ونشيد بالمشاركة الشخصية الوثيقة من قبل الرئيس، حسن شيخ محمود، في السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونأمل أن تمهد الجهود التي يبذلها السبيل أمام وضع الصيغة النهائية للدستور، وإجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٦. وفي سياق تلك الجهد، فإن المساعي الحميدة للأمم المتحدة ستكون مساعدة قيمة للغاية.

وعلى الرغم من التقدم الواضح المحرز، فإن الصومال لا يزال يواجه تحديات هائلة. ويقتضي تقاسم السلطة بين الوحدات الاتحادية، وتوزيع الإيرادات والموارد، وإنشاء المؤسسات الإدارية المحلية، وتوفير الخدمات الأساسية، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا بذل جهود مضنية، علاوة على توفير الموارد الكافية.

ويأتي تحقيق الأمن والاستقرار في البلد على رأس تلك التحديات وأشدها صعوبة، وهي مهمة تواجه تحديا قويا وعنيدا من قبل حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى. وليس بوسع الصومال التغلب على هذه المشاكل لوحده، بل هو بحاجة إلى دعم دولي مستدام. وقد تمثّل ذلك الدعم بصورة واضحة في مؤتمر لندن الذي عقد في الشهر الماضي، حيث تم الالتزام بتعهدات ملموسة بمساعدة الصومال في تعزيز قواته المسلحة وشرطته الوطنية، فضلا عن المساعدة في إعادة بناء قطاع العدالة وتحسين إدارة المالية العامة.

نحن نقدر الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة في تنظيم المؤتمر. ونتفق معكم، سيدي الرئيس، أنه لا ينبغي إتاحة المجال لارتكاس الصومال تحت أي ظرف من الظروف.

يرتبط بناء الصومال ارتباطا وثيقا بالأمن. جعلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مساحات شاسعة من البلد تخضع لسيطرة الحكومة. ونشيد بالبلدان المساهمة بقوات في البعثة لقدرتها على مكافحة التهديدات غير المتناظرة التي يشكلها الإرهابيون والمتطرفون.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن بعثة الاتحاد الأفريقي قد حققت مكاسب هامة في جميع قطاعات عملياتها. ولكي تحافظ البعثة على مستواها الرفيع من النجاح، فإنها بحاجة إلى مساعدة دولية مستمرة على شكل دعم لوجستي يمكن التنبؤ به، وعناصر التمكين ومضاعفات القوة.

ونرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومن المهم أن تنشئ البعثة وجودا ملموسا في البلد وأن تضطلع بالمهام المتعلقة بولايتها مع إعطاء الملكية الكاملة للحكومة الصومالية. ونهنئ الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس كاي على تعيينه.

كما ينبغي للبعثة أن تساعد الصومال والمجتمع الدولي في القضاء على خطر القرصنة البحرية. ونقدر الاقتراح المقدم من الأمانة العامة بإدراج فرقة عمل متعددة التخصصات معنية بالمسائل البحرية في البعثة. إن انخفاض الحوادث المتصلة بالقرصنة مؤخرا قبالة الساحل الصومالي أمر مشجع. ومع ذلك، ينبغي ألا نتهاون.

ستواصل باكستان دعم الصومال على المستوى الثنائي، وبوصفها عضوا في مجلس الأمن وفي فريق الاتصال المعني

بالصومال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال التابع للأمم المتحدة. كما هو الحال دائما، فإن أشقاءنا الصوماليين سيجدون باكستان شريكا ثابتا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية جمهورية الصومال الاتحادية.

**السيدة آدم** (الصومال) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم، وأشكر المجلس على إعطائي هذه الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز والتطورات التي حدثت مؤخرا في جمهورية الصومال الاتحادية. أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الصومال، وإنني أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس على دعمكم للصومال ومشاركتكم الشخصية فيما يخصه. ولا يساورني شك في تحقق رغبتنا الجماعية في بلوغ الهدف المشترك المتمثل في صومال مزدهر ينعم بالسلام.

إن التزام المجلس والجهود المتواصلة في دعم سياسات وأولويات حكومتنا يكتسيان أهمية إذ نعمل معا للتوصل إلى صومال مستقر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. نحن ممتنون للمجلس والأمم المتحدة على إثارة الاهتمام الدولي إلى الظروف الصعبة التي تواجه الأمة الصومالية.

ترحب الصومال ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبالسيد نيكولاس كاي، وتهنئه على توليه مهامه في الصومال في ٣ حزيران/يونيه.

منذ بياني الأخير أمام المجلس في ١٤ شباط/فبراير (انظر S/PV.6921)، حدثت تطورات هامة ومشجعة في بلدي. فقد عاود الصومال الانضمام في نهاية المطاف إلى المجتمع الدولي، وهو ينتقل من من مرحلة الطوارئ إلى الانتعاش. الحكومة اعتمدت وتنفذ الآن إطار سياسات قائم على ست ركائز، وهو منهج سياسي ذو صلة ويتسم بالمصداقية ويستند إلى مبادئ تأسيس الصومال الجديد، بهدف وضع برنامج سياسي منطبق يمكن تحقيقه.

ويتحسن الأمن إذ تقوم القوات الصومالية وتلك التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحلفاؤهما الإثيوبيون باسترداد المدن والطرق التي كانت تحتلها حركة الشباب. عدد هجمات القراصنة قبالة سواحل الصومال انخفض كثيرا كذلك.

بدون دعم بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات، مثل أوغندا وإثيوبيا وكينيا وبوروندي وجيبوتي، وسيراليون ونيجيريا لن يكون الصومال على ما هو عليه اليوم. التضحية الكبرى التي تجود بها هذه القوات في السعي نحو تحقيق الهدف النبيل المتمثل في السلام والأمن في الصومال ستسجل في تاريخ الصومال.

فالحكومة تسيطر على المزيد من المناطق أكثر من أي وقت مضى في السنوات الـ ٢٠ الماضية. وتمت استعادة العديد من المناطق من العدو، تنظيم القاعدة. وخسرت حركة الشباب المقاتلين والتمويل والأرض وانخفضت روحهم المعنوية. ويواصل الشباب والبالغون الفرار من البؤس الذي يجلبه الإرهاب.

مع ذلك، ينبغي لنا أن لا تتوهم أن الطريق خال من العقبات. فالتحديات لا تزال قائمة. لا يزال تنظيم القاعدة وحركة الشباب يشكلان تهديدا للسلام والأمن. والملايين لا يزالون يعيشون في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، والبلد يفتقر إلى الهياكل الحكومية المتطورة والمدارس والمستشفيات والمرافق الصحية والخدمات الأساسية الأخرى. ويجب علينا التغلب على هذه المشاكل والمسائل. ويتمثل شاغلنا الأكثر إلحاحا في وضع حد للتهديد المستمر ودورة الصراع الذين يكمنان تحت السطح في العديد من مجتمعاتنا.

الأخبار الإيجابية، مع ذلك، هو أن المجاعة قد تقلصت وشرع الذين يعيشون في الشتات في العودة وبدأ الاقتصاد في الانتعاش. وانخفضت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. لم يكن هناك سوى ٣٦ هجوما من هجمات القراصنة التي تم تأكيدها في عام ٢٠١٢، مقارنة ب ١٧٦ هجوما وقعت في السنة الماضية. ولم يتم الاستيلاء سوى على خمس سفن، وهذا انخفاض حيث استولي على ٢٥ سفينة في عام ٢٠١١. وعموما، انخفض عدد السفن المستولى عليها بما نسبته ٨٠ في المائة مقارنة بالعام السابق، ويقابل ذلك انخفاض التكاليف على الاقتصاد العالمي بحوالي ٥٨٠ مليون دولار، أو بنسبة ١٢,٥ في المائة منذ عام ٢٠١١.

بعد أكثر من ٢٠ عاما من الحرب والفوضى، تنعم مقديشو، العاصمة، في نهاية المطاف بهدوء نسبي. ولكننا نظل متيقظين، ويشارك الرئيس بهمة في التخفيف من حدة المشكلة، ليس فقط من خلال التدابير الأمنية، ولكن أيضا عن طريق مبادرات تعزيز التنمية والعمالة للجميع، بما في ذلك القراصنة المحتملون وجماعات الميليشيا السابقة. نعكف على إصلاح قطاع العدالة، وإعادة بناء قواتنا المسلحة وتطوير قوات الشرطة لدينا، وإحداث ثورة في إدارتنا المالية العامة. مع ذلك، فإننا نفتقر إلى المؤسسات الحكومية، ونستعراض دستورنا الذي لم تتم صياغته إلا جزئيا.

أما على صعيد الشؤون الخارجية، فقد بلغت الحكومة العديد من أهداف السياسة الخارجية التي خططت لتحقيق في الأشهر الستة الأولى. وتشمل تلك الاعتراف الرسمي من جانب حكومة الولايات المتحدة، الالأمر الذي أدى بالفعل إلى فتح المزيد من الأبواب. ويشمل ذلك إعادة عضوية الصومال في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والرفع الجزئي للحظر المفروض على توريد الأسلحة من جانب المجلس. تم افتتاح المزيد من السفارات في مقديشو، حيث كانت المملكة المتحدة آخر من فتح سفارة هناك مؤخرا، ويستعد السفراء لتقديم أوراق اعتمادهم. كما يشمل ذلك وضع اللمسات النهائية مؤخرا على اتفاق بشأن مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ما فتئنا نتحاور مع مجتمعات الشتات ونشجعها على العودة وإعادة بناء البلد، ونوقع البلاغات المشتركة مع إثيوبيا وكينيا وعدة بلدان أخرى، ونشارك بهمة في المؤتمرات الدولية الرئيسية ونستضيفها وننضمها.

تتمثل رؤيتنا الجماعية في صومال اتحادي ينعم بالسلام مع نفسه ومع جيرانه، صوال لا يشكل أي تهديد للعالم ويعمل بنشاط في المسائل الإقليمية والدولية. الصومال تمضي قدما، ليعود كي يتبوأ مكانه في المجتمع الدولي.

كما كان هناك مؤشرعلى هذا التقدم وهو مؤتمر لندن بشأن الصومال الذي عقد مؤخرا وشارك في استضافته رئيس الوزراء ديفيد كاميرون والرئيس حسن شيخ محمد. وزاد المؤتمرُ من معنويات الصومال. الشعب الصومالي ممتن للمملكة المتحدة على تلك المبادرة الناجحة. وأعقب ذلك في اليوم التالي مؤتمر للمستثمرين من القطاع الخاص، حيث سادت أجواء تنم عن العلم بتزايد ثقة المستثمرين والتحسنات في الأمن والإشارات الواعدة بتوفر فرص للأعمال التجارية في جميع أنحاء الصومال.

وثمة حدث إيجابي آخر هو عقد مؤتمر نيروبي الذي نظمته جماعات الشتات الصومالي بشأن استثمارات القطاع الخاص في الصومال، وحضرته أعداد كبيرة من المشاركين فيه. كما نرحب بمؤتمر بروكسل الذي سينظمه الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر.

إن الصومال غني بالموارد الطبيعية ولديه الكثير من الامكانات. ويكمن مفتاح إطلاق هذه الامكانات في توفير الدعم له، والاستثمار في التنمية، والاعتراف به. وينعم الصومال بأطول ساحل في أفريقيا، وبأعلى معدل من المواشي للفرد الواحد، وببعض أغنى الموارد البحرية في المنطقة، وبأكثر من ٨ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية، وبالأنهار التي تصب في البحر، فضلا عن المعادن، والغاز، والنفط، واليورانيوم، والفحم،

والتيتانيوم، على سبيل المثال لا الحصر. وتدرك الحكومة تماما أن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأجل للبلد تستند إلى قدرتنا على وضع أسس السياسة العامة واتخاذ تدابير بناء الثقة التي تسمح للقطاع الخاص المحلي بالازدهار، وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الصومالي.

ويلتزم الصومال التزاما تاما بمبادرتي ”الخطة الجديدة“ وتنفيذ الاتفاقات. ومع ذلك، استنادا إلى خطة عمل حكومتنا، لا بد لنا من أن نفهم أنّ تحقيق الاستقرار في الصومال يعتمد على تنمية القطاع الأمني بشكل قوي. ونحن بحاجة، على وجه الخصوص، إلى ترسيخ سيادة القانون، ووضع نظام قضائي فعال، وتعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية. والمكاسب العسكرية التي تحققت في العام الماضي ستتعرض للخطر إذا كانت قوات الأمن الوطنية تفتقر إلى التدريب والمعدات.

وفي نهاية المطاف، مع ذلك، ينبغي لنا أن نعتمد على الحكم المنصف والعادل والفعال كأجدى سبيل لإحلال السلام والأمن في دولتنا. ونحن ندرك تماما أن قواتنا تفتقر إلى الانضباط والكفاءة المهنية. ويشارك الرئيس شخصيا في تعزيز الرقابة والإشراف على القوات المسلحة. ولا يمكن السكوت عن الأفراد المارقين الذين يعملون مع الإفلات من العقاب، ولا يمكن كذلك السكوت عن الانتهاكات لحقوق الإنسان. ونتفق جميعا على أنه يجب اعتماد المراقبة والمساءلة بشكل صارم لكفالة أن يكون أداء قواتنا وعملها وفقا للاتفاقية الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

إن الحكومة الحالية لن تسمح بأي تجاوز أو انتهاك لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون خاصة بالقضاء على تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. علاوة على ذلك، إننا ملتزمون بمنع العنف الجنسي وبتنفيذ البيان المشترك الذي وقعته حكومة بلدي على هامش مؤتمر لندن المعني بالصومال، الذي انعقد في ٧ أيار/مايو.

وتلتزم حكومة الصومال الاتحادية بتنفيذ السياسات والبرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية بالنسبة إلى المرأة، بغية التأكد من أن جميع النساء محميات قانونا ضد العنف والاستغلال. ونحن نطلب مزيدا من الدعم الدولي لهذا المسعى، ونريد أن نؤكد للمجلس التزامنا الراسخ بذلك.

وبالنسبة إلى مناطق جوبا، رحبت حكومة الصومال الاتحادية بتوصيات بعثة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي زارت مقديشو وكيسمايو. كما رحبنا ببيان الهيئة الحكومية الدولية الأخير عقب الاجتماع الذي انعقد في أديس أبابا بتاريخ ٢٤ أيار/مايو، الذي أوصى بأن تعقد حكومة الصومال الاتحادية مؤتمرا للمصالحة بدعم من الهيئة الحكومية الدولية. وأوصى البيان أيضا بأن تتشاور الحكومة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مناطق جوبا من الصومال، بهدف وضع خارطة طريق لإقامة إدارة مؤقتة وإدارات إقليمية دائمة وفقا للدستور المؤقت، ومع الدور الداعم الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية.

لذلك، إن حكومتي على استعداد لقيادة جهود المصالحة في مناطق جوبا، وعقد مؤتمر للمصالحة الحقيقية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل وضع برنامج وخطط لإقامة إدارة مؤقتة يمكن أن تؤدي إلى تشكيل دولة الوحدة الاتحادية وفقا للدستور المؤقت. ونحن بالتالي نحث بعثة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى المناسبة على دعم هذه العملية.

إن حكومة الصومال الاتحادية مكلفة بتمثيل مصالح كل الشعب الصومالي، بما في ذلك الصامتون والعاجزون الذين يتطلعون إلى الحكومة للحفاظ على حقوقهم الدستورية. والثقافة التي تكونت على مدى العقدين الماضيين في الصومال بسبب عدم وجود دولة عاملة كانت ثقافة ادعى فيها كل واحد وكل جماعة بالحق في تمثيل الشعب الصومالي. ولقد

أرسلت الحكومة الاتحادية لجنة إلى كيسمايو بغية بدء عملية المصالحة استنادا إلى خارطة الطريق التي تبين الطريق إلى الأمام حتى يتم إنشاء الوحدات الاتحادية في المناطق.

وأود أيضا إبلاغ المجلس أنه، بالعمل مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في كينيا – الذي قضيت معه وقتا أكثر من أي وزير آخر للخارجية، مما يدل على التقارب بين بلدينا؛ ليس لمجرد المجاورة، ولكن يدل أيضا على عمق واتساع التعاون والمصالح التي تربط بين بلدينا والمنطقة بأسرها – أطلقنا لجنة تعاون مشتركة تكون مسؤولة عن توطيد التعاون وتعزيزه بين بلدينا. وسوف تنسق اللجنة أيضا في مجال تنفيذ جميع الاتفاقات الثنائية التي ستبرم بيننا. كما وقعنا اتفاقا مماثلا مع إثيوبيا قبل بضعة أشهر.

وقبل أن أختتم كلامي، أود مرة أخرى أن أعرب عن شكرنا وامتناننا لمجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرين من المجتمع الدولي على دعمهم المتواصل للصومال بشأن جهود تحقيق السلام والاستقرار. وأود أيضا أن أشكر جميع الحكومات التي قدمت تعهدات خلال مؤتمر لندن يبلغ مجموعها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار. وبالنيابة عن رئيس بلدي وشعب الصومال، أود أيضا أن أشيد أيما إشادة بالسفيرة سوزان رايس على جهودها ودعمها بدون كلل لشعب بلدي وشعب الصومال، بحيث لن ننساها. كما أود أن أشكر السفير ماهيغا على عمله الدؤوب والجاد خلال فترة ولايته في الصومال.

وفي الختام، أود أن أترك الأعضاء مع كلمات حسن الشيخ محمود:

”أثبت الانتصار في حرب الصومال أن تحقيق السلام يتطلب صبرا ومهارة كبيرة. إننا نقف أمام منعطف حاسم، ووقت العمل قد حان الآن“.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد أليمو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي عقدت مؤتمري قمة استثنائيين بشأن الصومال خلال الشهر الماضي وحده، وعلى وجه التحديد في ٣ و ٢٤ أيار/مايو. وقبل الدخول في مضمون مؤتمري القمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، السيد الرئيس وعزيزي الوزير، على المجيء إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة الهامة. ونحن ممتنون جدا لبلدكم على تناول الحالة في الصومال بكل جدية – وأضيف بكثير من الاهتمام. والاجتماع الأخير المؤرخ ٧ أيار/مايو، الذي شاركت المملكة المتحدة في استضافته مع الصومال في لانكستر هاوس كان تأكيدا آخر على استعداد المملكة المتحدة لأن تحدث فرقا كبيرا في الصومال وفي منطقة الهيئة الحكومية الدولية الأوسع نطاقا.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بنائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال، دولة السيدة فوزية يوسف حاجي آدم، التي قامت بدور فعال في زيادة توطيد السلام في الصومال، وفي تعزيز علاقات الصداقة في ما بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية وتوسيع نطاقها. إن حكمتها ونهجها العملي تجاه المسائل مصدر قوة للهيئة الحكومية الدولية.

وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام على حضوره هنا، وعلى إسهامه في هذا المجال ومجالات أخرى.بمحبة هي موضع ترحيب كبير. ونحن ممتنون له كثير الامتنان.

ليس هناك شك على الإطلاق في أن الصومال يسلك مسارا مشجعا وواعدا جدا.

ومن نواح عدة، فإن المسائل التي تبعث على القلق في الصومال اليوم لا تحمل أي وجه شبه للتحديات التي واجهها هذا البلد قبل وقت غير بعيد. وليس في ذلك ما يبرر الرضا عن الذات، لأن بعض التحديات الأمنية ما زالت قائمة – لم تتحقق الهزيمة الكاملة لحركة الشباب – ولذلك، ما فتئت البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) تدعو إلى عدم السماح للحالة في كيسمايو بصرف الانتباه عن المهمة الملحة المتمثلة في الحفاظ على الزخم في مكافحة تلك المجموعة المتطرفة. وقد أعاد رؤساء دول وحكومات (إيجاد) التأكيد على ذلك خلال اجتماعيهم في ٣ و ٢٤ أيار/مايو.

ومن الناحية الاستراتيجية، فإن حركة الشباب توشك على الاندحار، ليس لأنها فقدت الثقل العسكري، بل لأنها لا تحظى بأي دعم شعبي على الإطلاق. ومن الواضح جدا أن شعب الصومال قرر مؤازرة حكومته الجديدة. وفي هذا الصدد، فإن المطلوب هو المزيد من العمل من جانب كل من الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي. كما تتجلى هنا الأهمية البالغة لمؤتمر لندن المعني بالصومال، المعقود في ٧ أيار/مايو. فقد أعطى مؤتمر لانكستر هاوس زخما إضافيا لدعم دولي أفضل تنسيقا للصومال. كما حدد المؤتمر المجالات الحرجة التي تحتاج إلى مزيد من الجهد لكفالة الحفاظ على الزخم في الصومال.

وما فتئنا نؤكد على أهمية استمرار الحكومة الاتحادية في بناء مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بين الشعب الصومالي. وهذا عمل أساسي لا يمكن إنجازه إلا عندما تصبح الحكومة قادرة على تقديم الخدمات للسكان. ونرى أن الدعوة التي تضمنها البلاغ الصادر عن مؤتمر لندن فيما يتعلق بتطوير هيكل تمويلي مستدام طويل الأجل للصومال، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين في إطار البنك الدولي، مبادرة ينبغي السعي لتحقيقها جديا. وكما اقتُرِح، يمكن أن يكون ذلك أداة لتطبيع العلاقة المالية للصومال مع المؤسسات المالية الدولية. وفي غضون ذلك، فإن (إيجاد) يحدوها الأمل في أن يبذل الشركاء جهودا جادة للاستفادة من المرفق التمويلي الخاص والصندوق المعني بسيادة القانون كآليات لتوجيه الأموال لتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان في مجالات شتى.

بالنسبة للبلدان الأعضاء في (إيجاد)، هناك عدد من الأولويات ذات الأهمية والحيوية كالأمن والاستقرار وإنعاش الصومال. وهذا يفسر لماذا عقد قادتنا خلال شهر أيار/مايو اجتماعين استثنائيين، كما ذكرت آنفا. وقد فعلوا ذلك اقتناعا منهم بضرورة التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. وقد اتفقوا في اجتماعهم في ٣ أيار/مايو على إرساء خمسة مبادئ: أن تكون الريادة للحكومة في عملية المصالحة؛ واحترام الدستور المؤقت؛ وأن تكون هناك عملية تشاورية شاملة للجميع؛ وقيام (إيجاد) بدور داعم انطلاقا من أولويات الحكومة الصومالية؛ وأن تكون مكافحة حركة الشباب محور التركيز الأساسي لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الإقليميين والدوليين.

ويعزى التركيز على الكفاح ضد حركة الشباب إلى أن فقدان الزخم في ذلك الكفاح، ناهيك عن خسارة ما تحقق من مكاسب حتى الآن، سيكون نذيرا بانقلاب الموقف برمته رأسا على عقب، بعد أن كان مصدرا للكثير من الأمل والثقة. ولذلك، فقد شدد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في (إيجاد) على أن يكون الكفاح ضد الشباب محور التركيز الأساسي في التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الإقليميين والدوليين.

وعند هذه المرحلة، أود أن أعرب عن بالغ سرورنا بالترحيب بالسيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، الذي نثق فيه ثقة جمة ونتطلع للعمل معه بشكل

وثيق للغاية، مثلما فعلنا مع السفير ماهيغا، الذي سنظل مدينين له. ففي ولاية السفير ماهيغا، توصلنا إلى آلية إبداعية للغاية للتشاور الثلاثي بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و(إيجاد). لقد كان ذلك إنجازا بحق. ونأمل أن ينظر السيد كاي في تلك الخبرة عن كثب لأنها ربما تكون مفيدة. وبالمثل، فإن البلدان الأعضاء في (إيجاد) تتطلع للعمل معه بشكل وثيق، ويسرنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال قد أطلقت قبل أيام قليلة.

وأود أن أختتم بياني بالتاكيد مرة أخرى على التزام البلدان الأعضاء في (إيجاد) بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على نحو وثيق. ويحدونا الأمل في أن يساعد المجتمع الدولي على كفالة أن يكلل المؤتمر المزمع انعقاده بشأن إعادة اللاجئين الصوماليين إلى الوطن بالنجاح. وبالطبع، نحن مدينون للغاية لأولئك الذين دعوا إلى تقديم دعم معزز لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو الأمر الذي تأخر كثيرا. كما أود التنويه إلى التضحيات التي قدمتها تلك البعثة والقوات الإثيوبية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص مشروع بيان رئاسي بشأن موضوع جلسة اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في إعداده.

بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان الذي سيصدر كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/7.

تقرر ذلك.

لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

هل لي أن أتقدم شخصيا بالشكر لجميع المشاركين على إسهاماتهم المهمة اليوم. وأخيرا، أود التأكيد على أهمية الحفاظ على الزخم وتلك المستويات العالية من الطاقة والجهد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.